فلسطين الآن

العدد الثالث والتسعون - أبريل 2021

حي الثوري

البؤر الاستيطانية تبتلع مدينة القدس وتحاصر الأحياء العربية

"إسرائيل" تهدم 58 منشأة فلسطينية بالقدس منذ بداية العام

الشيخ جراح... حتى لا تتكرر نكبة 1948

يواجه الفلسطينيون في حي الشيخ جراح نكبة جديدة في محاولة لتهجيرهم من منازلهم وأرضهم بقرارات من محاكم سلطات الاحتلال في إطار سياسة الطرد والتهجير القسري الممنهج في القدس المحتلة، حيث يمثل عدوان جديد يضاف إلى جرائم الاحتلال المتتابعة ضد القدس وأهلها ووجهها العربي الإسلامي المسيحي، لفرض حقائق جديدة على الأرض ضمن مخططات استيطانية ومشاريع أسرلة المدينة وتهويدها، بهدف تغيير واقع المدينة زمانياً ومكانياً.

وقد استغل الاحتلال محاكمه القضائية لتنفيذ مخططاته بعد أن قررت احدى تلك المحاكم رفض استئناف ثلاث عائلات من حي الشيخ جراح، ضد قرارها بإخلائهم، وأمهلت، عائلات حماد وداوودي والدجاني حتى شهر أغسطس المقبل لإخلاء منازلها، كما أصدرت ما يسمى بالمحكمة المركزية منتصف الشهر الماضي قرارًا مشابهًا ضد 4 عائلات فلسطينية أخرى في الحي نفسه، ومنحتهم مهلة لمطلع شهر مايو 2021 لإخلاء منازلهم. وعلى مدار السنوات الماضية يتعرض الحي إلى هجمة إسرائيلية تهدف إلى السيطرة عليه وكسر الحلقة العربية التي تشكلها هذه الأحياء حول البلدة القديمة من مدينة القدس، والتي بلغت أشدها في الربع الأول من عام 2009.

يرمي الاحتلال من وراء تهجير العائلات الفلسطينية إلى تفكيك التواصل السكاني بين الأحياء العربية كون الشيخ جراح يقع وسط الأحياء العربية التي تشكل الدائرة الأولى حول البلدة القديمة للقدس، وذلك بهدف إقامة نحو 230 وحدة استيطانية فوق أنقاض هذا الحي، يتم ربطها في المستوطنة المقامة على أرض منزل "أمين الحسيني"، مما يؤدي إلى خلق حزام استيطاني متواصل، يفصل شمال المدينة عن وسطها، ويفتت وحدة القدس، ويحولها إلى أحياء معزولة في محيط إسرائيلي واسع، كما تهدف إسرائيل أيضا من خلال السيطرة على الحي إلى طمس هويته حيث يعتبر الشيخ جراح أحد معالم مدينة القدس، وأكثر أحيائها ارتباطا بالتاريخ، تفوح منه رائحة الأدب والثقافة حتى أسماء الكثيرون "ذاكرة

فلسطين

مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي

مدير التحرير
د. دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org

البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

القدس الثقافية".

إن ما تتعرض له عائلات حي الشيخ جراح هو ليس معركة قضائية في أروقة المحاكم فحسب، وإنما دفاع عن الأرض والتشبث فيها يحاول الاحتلال سلبها للمرة الثانية بعد "النكبة الفلسطينية"، في تحد وانتهاك صارخ للقوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وتزييف واضح للتاريخ، فالمقدسيون موجودون قبل وجود الاحتلال في الشيخ جراح، ولا يمكن القبول بأي مكان بديلا عنه، من خلال التأكيد على حق الفلسطينيين في بيوتهم ومنازلهم.

تستدعي هذه المأساة الإنسانية وقفة تضامنية عالمية على المستوى الرسمي والشعبي من أجل فضح انتهاكات الاحتلال، وعلى المجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة ومنظماتها من اتخاذ تدابير جادة وحاسمة لردع حكومة الاحتلال ووقف جرائمها التي تعمل بصورة منهجية لسرقة عقارات الفلسطينيين في القدس بكافة الوسائل من أجل تهجير الفلسطينيين وتغيير هوية القدس العربية، وتنفيذ جريمة التطهير العرقي ضد أصحاب الأرض وأهلها، وهو ما يتطلب تحرّك فوري وعاجل من كافة الهيئات والمنظمات الدولية باعتبار هذه الجريمة "جريمة حرب" وفق القانون الدولي وانتهاك صارخ لقرارات الأمم المُتحدة وميثاقها والاتفاقات الدولية وخاصةً اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على سلطات الاحتلال نقل جزء من سكانها إلى الأرض التي تحتلها، كما هو انتهاك صارخ لنظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية الذي يعتبر هذا الانتهاك جريمة حرب تستوجب المُحاسبة والمُعاقبة.

تعتبر هذه المعركة المستمرة دفاعاً عن الأرض والهوية العربية الفلسطينية وفي معركة الدفاع الباسلة التي يقودها الأبطال المرابطون من أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس الشريف، وحمايةً وصوناً للمُقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتصاراً لحرية مُمارسة الشعائر الدينية، كما نصّت عليها كافة الشرائع السماوية والأعراف والمواثيق الدولية بضمان حرية العبادة، في هذه المعركة التي يقودها المقدسيون ببسالة وشجاعة وإقدام.

وإذ نقدّم لهم تحية إعزاز وإجلال وإكبار على صمودهم ونضالهم العادل دفاعاً عن حق الأمّة الأصيل في عروبة القدس، عاصمة دولة فلسطين الأبدية، لنؤكد على وقوفنا الكامل معهم في نضالهم العادل ودفاعهم المشروع عن حقوقهم المشروعة وفي مُقدمتها تقرير المصير وتجسيد دولتهم المُستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 4 قضايا العدد - حي الشوري
البؤر الاستيطانية تبتلع مدينة القدس وتُحاصر الأحياء العربية
صـ 14 القدس في شهر
صـ 20 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 26 إسرائيليات
صـ 38 انتهاكات وعنصرية
صـ 41 الاستيطان والجدار
صـ 48 فلسطين والجامعة العربية
صـ 52 حكاية صورة - فنانون فلسطينيون ينظمون معرض "ألوان العودة" دعماً للهوية الفلسطينية

بقلم: د. دعاء الشريف

حي الثوري
البؤر الاستيطانية تبتلع مدينة القدس وتحاصر الأحياء العربية

الحي الثوري (في المقدمة)، على خلفية المدينة القديمة وجبل المشارف

مرت مدينة بيت المقدس بعهود عديدة، كان أولها وأقدمها العهد اليبوسي الكنعاني، إذ يعتبر اليبوسيون هم بُناة القدس الأوائل، بنى اليبوسيون الكنعانيون العرب النواة الأولى لمدينة القدس على جبل الطور المطل على قرية سلوان، كما بنوا قلعة حصينة على الرابية الجنوبية الشرقية من القدس سُميت بـ"حصن يبوس"، حوالي 3000 ق.م، ويُعد هذا الحصن أقدم بناء في مدينة القدس حتى الآن، والسبب الذي أدى لاختيار اليبوسيين

حصن يبوس

لهذا المكان لبناء حصنهم، هو تمتعه بمميزات إستراتيجية طبيعية. فقد حبت الطبيعة هذا الموقع شرقًا بنبع ماءٍ غزير في وادي "قدرون" عرف باسم "جيحون" (نبع العذراء)، وقد حفر اليبوسيون نفقًا تحت الجبل لنقل المياه إلى داخل الحصن.

كما أقام اليبوسيون حول الحصن أسواراً وبرجاً مرتفعاً على أحد أطرافه للسيطرة على المنطقة المحيطة به ولحماية الحصن.

أُحيطت المدينة بالأسوار، ثم بدأت بالتقلص حتى بنى السلطان العثماني (سليمان القانوني) السور الحالي محدداً حدود القدس القديمة جغرافياً بعد أن كان سورها يمتد شمالاً حتى وصل في مرحلة من المراحل إلى منطقة المسجد المعروف بـ (مسجد سعد وسعيد). وفي عام 1863 تأسست أول بلدية للقدس.

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الأحياء اليهودية تظهر طابع هذه الحدود، لتبدأ في رسم الحدود السياسية لمدينة القدس، ومن أجل هدف أيديولوجي أُقيم حي (يمين موشيه) عام 1850 في منطقة جورة العناب ليكون نواةً لأحياء يهودية تُقام خارج الأسوار باتجاه الجنوب الغربي والشمال الغربي والغرب.

ثم أُقيم حي (مئة شعاريم) في منطقة المصرارة، و(ماقور حاييم) المسكوبية في عام (1858) ونتيجة لنشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة الغربية، ونتيجة للزعم الصهيوني بأن القدس كانت دائماً ذات أغلبية يهودية.

علماً بأن مساحة الحي اليهودي بالبلدة القديمة في مدينة القدس لم تتجاوز 5 دونمات وعدد سكانه لم يتجاوز التسعين أُسرة، فإن حكومة الانتداب البريطاني وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود البلدة بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، حيث امتد الخط من الجهة الغربية عدة كيلومترات (جبعات شاؤول، سكنات مونتفيوري، بيت هاكيرم، شكنات هبوعليم، بيت فجان) التي تبعد 7 كم عن أسوار المدينة، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار، وقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة ومنها قرى عربية كبيرة، خارج الحدود (السور، شعفاط، لفتا، دير ياسين، سلوان، العيسوية، عين كارم، المالحة، بيت صفافا) رغم أن هذه القرى تُتاخم المدينة حتى تكاد تكون كل منها ضاحية من ضواحيها.

ثم جرى ترسيم حدود البلدية عام 1921 حيث ضمّت حدود البلدة القديمة وقطاعاً عرضياً بعرض 400م على طول الجانب الشرقي لسور المدينة بالإضافة إلى أحياء (باب الساهرة، وادي الجوز، الشيخ جراح) من الناحية الشمالية والناحية الجنوبية انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فقط، أما الناحية الغربية والتي تُعادل مساحتها أضعاف القسم الشرقي، فقد شملتها الحدود لاحتوائها تجمعات يهودية كبيرة بالإضافة إلى بعض التجمعات العربية (القطمون، البقعة الفوقا والتحتا، الطالبية، الوعرية، الشيخ بدر ومأمن الله).

بدأ البناء والعمران العربي بالتبلور بشكل ضواح منذ سنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر 1870 حيث أثرت اتجاهات التطوير العثماني العمرانية في هذا التبلور وتحسن الأحوال الأمنية خارج السور، وهذان العاملان حققا رغبةً لدى أهالي القدس القادرين مادياً بالسكن خارج السور، وهم من أعيان القدس ورجال الدين والسياسة، والطبقة الأرستقراطية المقدسية.

لذلك فقد خصصنا قضية هذا العدد عن حي أبو الثور، الحي عربي في الأساس ولكن اليهود بمساعدة الحركات والعصابات الإرهابية بعد حرب 1948 وتهجير سكان الحي إلى عمان، قام اليهود بالسيطرة على البيوت التي خلفها السكان.

نبذة عن الحي

يقع حي الثوري (أبو ثور) وسط القدس الشرقية، جنوب البلدة القديمة وجنوب-غرب سلوان، على (رابية مرتفعة) يُسمى جبل أبو ثور، وهو واقعٌ على

مقربة من الطريق التي تُؤدي إلى بيت لحم، ويتبع هذا الجبل (أرض القمرة الشرقية والغربية) وأرض بيت سمرة على مقربة منه، وبدأ الاستيطان في الحي في مطلع القرن العشرين بدءاً براس الجبل الذي أُقيم عليه مستشفى إنجليزي لأمراض العيون، وإلى منحدرات (وادي ياصول) بعكس الأحياء المقدسية العربية الإسلامية التي قامت في المواقع القائمة إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي من السور القدسي التي أقامتها عائلات مقدسية إسلامية تنتمي إلى طبقة اجتماعية واحدة موسرة، فقد أُقيمت المساكن والأبنية في حي (أبو ثور) من قِبَل أفراد مقدسين ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة، وأقام في الحي بشكل منفرد علماء، وتجار، وأغنياء، ومزارعون، وعمال، وبدو، ووافدون من الخليل، ومزارعون من قرية سلوان، وبدو ينتمون إلى عشيرتين من السواحرة.

ومنذ البداية لم يكن الثوري قرية، لأنه كان حياً مقدسياً متمدناً، ونشأ كجزءٍ أساسي أثناء التطور المدني للقدس. قطنت في الثوري طبقة من السكان العرب الأغنياء والمتعلمين، التي هُجّرت في عام 1948 إلى عمان.

قام اليهود بالسيطرة على البيوت التي خلفها السكان بعد حرب 1948، مما أدى إلى وجود حيين متلاصقين لكنهما منفصلان، أحدهما تحت السيطرة الإسرائيلية في الجزء الغربي المرتفع، والآخر تحت السيطرة الأردنية في المنحدرات الشرقية للتلة.

تم فصل نواة الحي التاريخية، وهي قبر أبو ثور ودير أبو ثور، عن الحي العربي وضمها إلى الجزء اليهودي، ثم بدأت تتكون نواة الحي العربي الجديد في منحدرات التلة.

امتد حي الثوري وتطور مع مرور السنوات على أراضي قرية سلوان (كما هو الحال في حي راس العامود).

في الفترة الأردنية، ومنذ بداية عام 1948، بدأ يقطن الحي سكان من الخليل لم يكونوا يملكون الكثير من الأراضي في القدس، فبدأوا بشراء الأراضي بشكل تدريجي في أطراف سلوان. وبسبب قدوم سكان الثوري من خارج سلون يتولد في بعض الأحيان توتر بين سكان المنطقتين.

بدأت المنطقة تتطور نهاية القرن الـ 19 وانتقل للعيش في الموقع نبلاء وعمال، خلال الحرب العالمية الأولى كان في الحي بضع عشرات من البيوت، وفي مستهل الفترة الأردنية كان معظم سكان الحي من أبناء الطبقة الراقية. على مر السنين، اشترى مهاجرون من الخليل أراضٍ في الحي وسكنوا فيه. بعد الحرب في عام 1948 جرى تقسيم حي الثوري بين الأردن و"إسرائيل".

منذ احتلال القدس الشرقية إلى القدس الغربية في أعقاب حرب العام 1967، فإن كل طرفي الحي يقعان تحت

سيادة واحدة، لكنهما يعملان كوحدات منفصلة بكل معنى الكلمة. حي الثوري الفلسطيني هو من الناحية الفعلية حي الثوري الفلسطيني، وهو من الناحية الفعلية حي ثانوي لسلوان ويقتسم معها حالة الإهمال، والاقتظاظ وقيود البناء النابعة من الوجود في الحوض المنظري في المدينة القديمة.

لا يوجد للحي أي احتياطي أرض للتطوير المستقبلي، باستثناء وادي ياصول، الذي يوجد فيه حي ثانوي، ببناء طفيف نسبياً، ولم يتم لغاية الآن الاعتراف به من قِبَل سلطات الاحتلال.

يتكون حي الثوري من ثلاثة أحياء فرعية، وهي محاذية للشارع الرئيسي: **الحي العلوي**: بين شارع "عشائيل" وشارع "أبو ثور"، و**الحي الأوسط** بين منعطفات شارع "أبو ثور"، وهو النواة التاريخية للحي العربي، الذي احتله اليهود بعد عام 1948 ويقع في المنطقة العلوية من شارع "أبو ثور"، والتي يُطل عليها "شارع المحال التجارية"، أما **الحي السفلي** فيمتد من المنحدرات الشرقية لشارع "أبو ثور" باتجاه سلوان. ويقع في **جنوب الحي**، حي وادي ياصول، وهو حيٌ لا تعترف به سلطات الاحتلال .

أسماء الحي

الأسماء الاسلامية

أبو ثور أو حي الثوري، أُطلق عليه هذا الاسم لأنه خلال الفترة الأيوبية بعد أن حرر صلاح الدين القدس عام 1187، تم تعيين منطقة أبو ثور من قِبَل العزيز عثمان لضابط في جيش صلاح الدين الأيوبي[1].

كان اسمه الشيخ شهاب الدين، لكنه كان يُدعى "الشيخ أحمد القدسي" (الشيخ أحمد الثور) أو "أبو ثور" تعني (الرجل

حي أبو الثور العربي

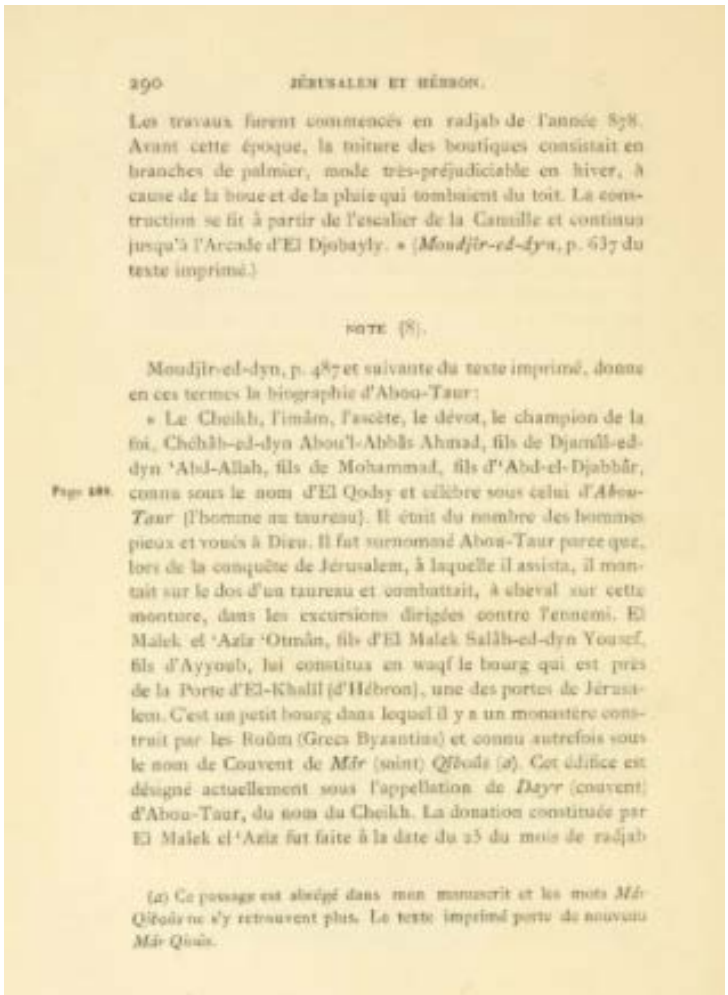

290 JÉRUSALEM ET HÉBRON.

Les travaux furent commencés en radjab de l'année 858. Avant cette époque, la toiture des boutiques consistait en branches de palmier, mode très-préjudiciable en hiver, à cause de la boue et de la pluie qui tombaient du toit. La construction se fit à partir de l'escalier de la Camille et continua jusqu'à l'Arcade d'El Djobayly. » (*Moudjîr-ed-dyn*, p. 637 du texte imprimé.)

NOTE (8).

Moudjîr-ed-dyn, p. 487 et suivante du texte imprimé, donne en ces termes la biographie d'Abou-Taur :

Page 488. « Le Cheikh, l'imâm, l'ascète, le dévot, le champion de la foi, Chihâb-ed-dyn Abou'l-Abbâs Ahmad, fils de Djamâl-ed-dyn 'Abd-Allah, fils de Mohammad, fils d'Abd-el-Djabbâr, connu sous le nom d'El Qodsy et célèbre sous celui d'*Abou-Taur* (l'homme au taureau). Il était du nombre des hommes pieux et voués à Dieu. Il fut surnommé Abou-Taur parce que, lors de la conquête de Jérusalem, à laquelle il assista, il montait sur le dos d'un taureau et combattait, à cheval sur cette monture, dans les excursions dirigées contre l'ennemi. El Malek el 'Aziz 'Otmân, fils d'El Malek Salâh-ed-dyn Youssef, fils d'Ayyoub, lui constitua en waqf le bourg qui est près de la Porte d'El-Khalîl (d'Hébron), une des portes de Jérusalem. C'est un petit bourg dans lequel il y a un monastère construit par les Roûm (Grecs Byzantins) et connu autrefois sous le nom de Couvent de *Mâr* (saint) *Qîbrâs* (a). Cet édifice est désigné actuellement sous l'appellation de *Dayr* (couvent) d'Abou-Taur, du nom du Cheikh. La donation constituée par El Malek el 'Aziz fut faite à la date du 25 du mois de radjab

(a) Ce passage est abrégé dans mon manuscrit et les mots *Mâr Qîbrâs* ne s'y retrouvent plus. Le texte imprimé porte de nouveau *Mâr Qîrâs*.

صفحة من كتاب "تاريخ القدس والخليل من إبراهيم حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي" لمجير الدين (1876). تذكر قصة حي أبو ثور

صاحب الثور، أو أبو الثور) وقد لُقب بهذا الاسم، كما قيل أنه رافق صلاح الدين وهو يركب ثورًا، ومن هنا جاء اسم المدينة.

هذا المعتقد يعتمد على كلام مجير الدين في كتابه لعام 1495، أن اسم أبو ثور يشير إلى أحمد القدسي (المقدسي) الذي حارب في صفوف جيش صلاح الدين، وكان يركب على ظهر الثور. في عام 1198، بعد أن انتصر المسلمون في معركة حطين، وكعلامة تقدير لشجاعته في حملته ضد الصليبيين، تم منحه التل التي سُميت باسمه منذ ذلك الحين. ووفقًا للتقاليد، تم دفنه في الموقع.

وهناك تقليد إسلامي آخر يقول إنه بينما كان صلاح الدين يُحاصر القدس الصليبية، وكان يراقب من التل في أبو طور، تفاخر الشيخ شهاب الدين، أحد وزراء الجيش المرافقين له، قائلاً: "أنا سوف أغزو المدينة دون أي جهد على ظهر الثور" (أي لن أحتاج حتى إلى حصان)، ومنذ ذلك الحين تمسك بها، ولُقب بـ "أبو ثور".

والحي يسميه العرب أيضاً دير أبو ثور (دير طوروس) و"أبو توري" و"توري" ويُطلق عليه اليهود أبو طور. ويُسمى الجزء اليهودي أحياناً "أبو طور اليهودي" والجزء العربي "أبو طور العربي".

واليوم يُسميه السكان اليهود في الجزء العربي من الحي "كول هاتور"، وهو الاسم الذي يُشير إلى أيام المسيح طبقاً لكتاب "كول هاتور" أي صوت، وهو كتاب عن عمليات الفداء حسب الكابالا[2].

الأسماء المسيحية

وفقًا للتقاليد المسيحية، فإن حي أبو ثور هو موقع "جبل المجلس السيئ" (أي السنهدرين)، حيث يقع منزل رئيس الكهنة قيافا، وفقًا إلى المكان الذي أقام فيه يوسف بن متتياهو قبر رئيس الكهنة حننيا، حيث أجرى الكهنة والشيوخ أول استجواب ليسوع - "وقاده الرجال الذين أخذوا يسوع إلى قيافا رئيس الكهنة الذي جمعه الكتبة هناك والشيوخ" (متى 26:57).

وحول معنى الإسمين المسيحيين "جبل

الحي اليهودي جفعات حنانيا الذي احتلتة إسرائيل بعد حرب 1948

النصيحة السيئة" و"مجمع جبل الشر" وكيف تم إعطاؤهما نفس المكان، أوضحوا أن أهل القدس خلطوا اسم جبل الطور (جبل البرج، الاسم العربي لجبل الزيتون) مع جبل أبو طور، ولذلك أطلقوا على التل "أبو طور" (أبو البرج).

على أي حال، فإن التعريف الأكثر شيوعًا والمقبول لـ"جبل المشورة السيئة" هو جبل في (سلسلة تلال قصر المفوض)، على بُعد حوالي ميل ونصف جنوب أبو طور.

في العصور الوسطى، يظهر الحي الموجود على التل باسم "مجلس جيحون" (بالإنجليزية: Gihon Council؛ وبالفرنسية: Mons Gihon) بعد نبع جيحون الذي يتدفق شرق التل، في نهر قدرون.

جفعات حنانيا

الاسم الرسمي للجزء اليهودي من حي أبو طور هو حي جفعات حنانيا، لكن نادراً ما يستخدم معظم سكان الحي هذا الاسم.

تأسس اسم جفعات حنانيا في يوليو 1958، كجزءٍ من تحديد الأسماء الجديدة لتهويد أحياء القدس التي كانت تحمل حتى الآن اسمًا عربيًا أو أجنبيًا. يشير الاسم إلى حننيا بن ندباي الذي كان بيته الصيفي، حسب التقديرات، يقع على قمة التل في الحي.

ووفقًا لجوزيفوس فلافيوس فإن حنانيا مدفونًا على هذا التل الذي يفترض أنه يقع في وادي بن هنوم عند سفح التل بالرغم من أنه لم يتم تحديد القبر نفسه بعد.

بين عامي 1948 و1967 كان حي مقسوماً على "خط المدينة" بين القدس الغربية "إسرائيل" من القدس الشرقية، والأردن، والجزء العلوي من الحي الغربي التي احتلتها "إسرائيل" في حرب عام 1948.

اعتبارًا من عام 2014، بلغ عدد سكان الحي حوالي 18000 نسمة.

مشاكل أساسية في حي الثوري

يهدمون منازلهم بأيديهم

تسعى بلديّة القدس إلى ترحيل سكّان القدس الشرقية من المدينة، ولأجل ذلك تفعل كلّ ما بوسعها لكي تمنعهم من البناء القانونيّ. نتيجة لهذه السّياسة يضطرّ السكّان هناك إلى بناء منازلهم ومحالّهم التجاريّة دون ترخيص قانونيّ، وعندما تصل أوامر الهدم.

من البلديّة لا يوجد أمامهم سوى خياران أحلاهما مُرّ: أن يهدموا منازلهم بأنفسهم لكي يتفادوا دفع تكاليف الهدم للبلديّة إذا قامت به آليّاتها أو أن يدفعوا عشرات آلاف الشواقل للبلديّة "بدل هدم" منازلهم.

وفي حي الثوري جرى استنفاذ إمكانيات البناء المنخفضة المصادق عليها في مخططات الحي بصورة تامة تقريباً.

في حالات كثيرة بنيت في أرجاء الحي طوابق إضافية، بما يتجاوز المسموح به في المخططات المصادق عليها. وجرى في السنوات الأخيرة بناء شقق في أنحاء غير مخصصة لهذا.

أحياناً، وبسبب انعدام الخيارات، بنيت بيوت ملاصقة لبعضها البعض، وعلى ضوء ذلك، فإن الكثير من البيوت موجودة تحت تهديد الهدم. ولكن، رغم ذلك، (لا يوجد للحي إمكانية للتوسع، فالحي مغلق من كل جهة، "جفعات حنانيا"، سلوان من الشرق، والحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة من الشمال. من الجنوب "غابة السلام" تحد من تطور الحي الفرعي الآخذ في التطور في وادي ياصول).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، في يوم الإثنين الموافق 7 سبتمبر عام 2020 اضطرّت أسرة مؤلّفة من 6 أنفار بضمنهم 4 أولاد أن تهدم بنفسها منزلها الواقع في حيّ الثوري في شرقيّ القدس. وأيضاً، أسرة مؤلّفة من 10 أنفار بضمنهم طفل، اضطرّت أن تهدم بنفسها الطابق الثاني من منزلهم حيث يسكن اثنان من أبنائها. يقع المنزل في حيّ باب الغوانمة في البلدة القديمة في القدس.
وفي جبل المكبّر اضطرّ أحد السكّان أن يهدم بنفسه خمسة محالّ تجاريّة يقوم بتأجيرها. هناك ثماني أسر فقدت مصدر رزقها جرّاء ذلك، وبضمنها الأسر التي كسبت رزقها من هذه المحالّ. استمرّت أعمال الهدم في المواقع الثلاثة إلى اليوم التالي الموافق8 سبتمبر 2020.

الحي غير المعترف به

يقع حيّ وادي ياصول بين حيّ أبو ثور وحيّ سلوان محاذيًا لـ"غابة السّلام". يقيم في الحيّ اليوم ما يقارب الـ 500 شخصًا وفقًا لمعطيات OCHA (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة في هيئة الأمم المتحدة).

أصدرت البلديّة أوامر هدم لجميع منازل الحيّ وأصبح جميع سكّانه الآن مهدّدون بالطّرد. في نهاية أبريل عام 2019 كانت البلديّة قد نفّذت اثنين من أوامر الهدم وطردت أسرتين.

أقام سكّان الحيّ في بداية التسعينيّات على أرضٍ بملكيّة فلسطينيّة خاصّة. في محاذاة الحيّ تقع غابة كانت أيضًا أملاكًا فلسطينيّة خاصّة صودرت من أصحابها في عام 1970.

شارع في وادي ياصول من اليسار الخيمة التي أقيمت على أنقاض منزل عائلة برقان. بيتسيلم

في عام 1977 صنّفت بلديّة القدس أراضي الغابة والأراضي التي أقيم عليها لاحقًا حيّ ياصول "مساحات خضراء" يُمنع البناء فيها.

في عام 2004 نظّم سكّان الحيّ أنفسهم وقدّموا إلى لجنة التخطيط والبناء اللّوائيّة خريطة هيكليّة مفصّلة بهدف تسوية وضع المنازل، لكنّ في العام 2008 رفضت اللّجنة المصادقة على الخريطة بحجّة أنّها تُخالف تعليمات مخطّط "القدس 2000" التي حدّد أنّ الأرض التي أقيم عليها الحيّ مصنّفة "مساحة خضراء".

من جهة أخرى صادقت البلديّة وصندوق "إسرائيل" ("الكيرن كييمت") المسؤولان عن إدارة الغابة على خطّة قدّمتها جمعيّة "إلعاد" الاستيطانيّة تتضمّن تطوير مخطّطات لإقامة منشآت تخييم تستقبل جماعات للمبيت بما في ذلك منشأة "أوميغا" لرياضة الانزلاق على الحبال (Zip Line) تعدّ الأطول من نوعها في البلاد.

تمّت إقامة جزء من هذه المنشآت في الغابة دون استصدار رخص بناء وقد أصدرت البلديّة أوامر هدم بحقّها لكنّها تتجنّب تنفيذ هذه الأوامر.

أمّا أصحاب المنازل في وادي ياصول فقد قدّمت الدولة ضدّهم جميعًا خلال العقد الأخير لوائح اتّهام لدى محكمة الشؤون المحلّية التي أصدرت بدورها أوامر هدم لجميع المنازل وفرضت على كلّ أسرة غرامات بلغت عشرات آلاف الشواقل.

قدّمت ثلاثة من الأسر استئنافًا على هذه القرارات لدى المحكمة المركزيّة لكنّ المحكمة ردّت هذه الاستئنافات في شهر نيسان بحجّة أنّه **"لا يوجد أفق تخطيطيّ واضح وقريب"** يتيح المصادقة على خريطة جديدة تتمّ من خلالها تسوية أوضاع منازل المعترضين أو بقيّة منازل الحيّ. إضافة إلى ذلك ردّت محكمة العليا استئنافًا رُفع أمامها.

وهناك 47 أسرة أخرى قدّمت لدى المحكمة المركزيّة في نهاية شهر أبريل طلبًا لإصدار أمر مؤقت لوقف إجراءات تنفيذ الهدم، لكن لم تصدر المحكمة قرارًا في هذا الشأن. نتيجة لذلك لا تزال جميع منازل الحيّ مهدّدة بالهدم في أيّة لحظة.

الحديقة الوطنية

بالرغم من أن حدود الحديقة الوطنية المعلن عنها تقع في "جاي ن هينوم"، إلى الشمال من الحي، لكن الوثائق والتقارير التي نشرتها منظمة بمكوم الإسرائيلية[3] تحت عنوان استجلاء الأحياء العربية في القدس الشرقة، تُؤكد أن سلطات الاحتلال تتجه إلى توسيع الحديقة بحيث يتحدد الحد الجنوبي وفقاً

لحدود البناء الشمالية للثوري.

وهذا رغم وجود جرف منحدر بصورة خاصة يفصل بين جاي وبين الحي، بحيث أن المنطقة التي قد تضاف إلى الحديقة الوطنية ستكون منفصلة تماماً عن باقي الحديقة.

المخطط، الذي ما يزال في المراحل الأولية فقط، معروف لدى الأذرع الميدانية للبلدية، بل وظهرت إحدى الصيغ في المخطط الهيكلي المحلي "القدس 2000" قبل سنوات، وقد أقامت ما تسمى بسلطة الطبيعة والحدائق التابعة للاحتلال، نقطة استطلاع في الموقع. في ديسمبر 2011 تم في الموقع هدم مبنى زراعي بمساحة 300 متر مربع تقريباً، واقتلاع حوالي 10 شجرات زيتون بحضور مدير منطقة القدس في سلطة الطبيعة والحدائق. المساحة النادرة، كونها مستوية ومجاورة للطريق الرئيسية، مخصصة لتكون منطقة عامة مفتوحة في المخططات المصادق عليها، لكن لم يتم أبداً تطويرها لصالح رفاهية سكان الحي.

التخطيط والبناء

يُعاني حي الثوري من نقصٍ شديدٍ في الأراضي التي تسمح بالتوسع العمراني. فالأراضي الفارغة قليلة جداً، وتقع في أطراف الحي، وقد صُودر قسم كبير من الأراضي بحجة إنشاء حديقة وطنية.

أصبح احتياطي الأراضي ضئيلاً لأسباب تاريخية، فبعد طرد السكان من الجزء الغربي وتقسيم القدس، جاء السكان من الخليل واشتروا الأراضي والعقارات في الثوري الذي يعتبر جزءاً من سلوان وساحتها الخلفية.

بدأ الخلايلة بشكل تدريجي شراء الأراضي على أطراف القرية، وبنوا البيوت وقطنوا فيها مما أدى إلى زيادة

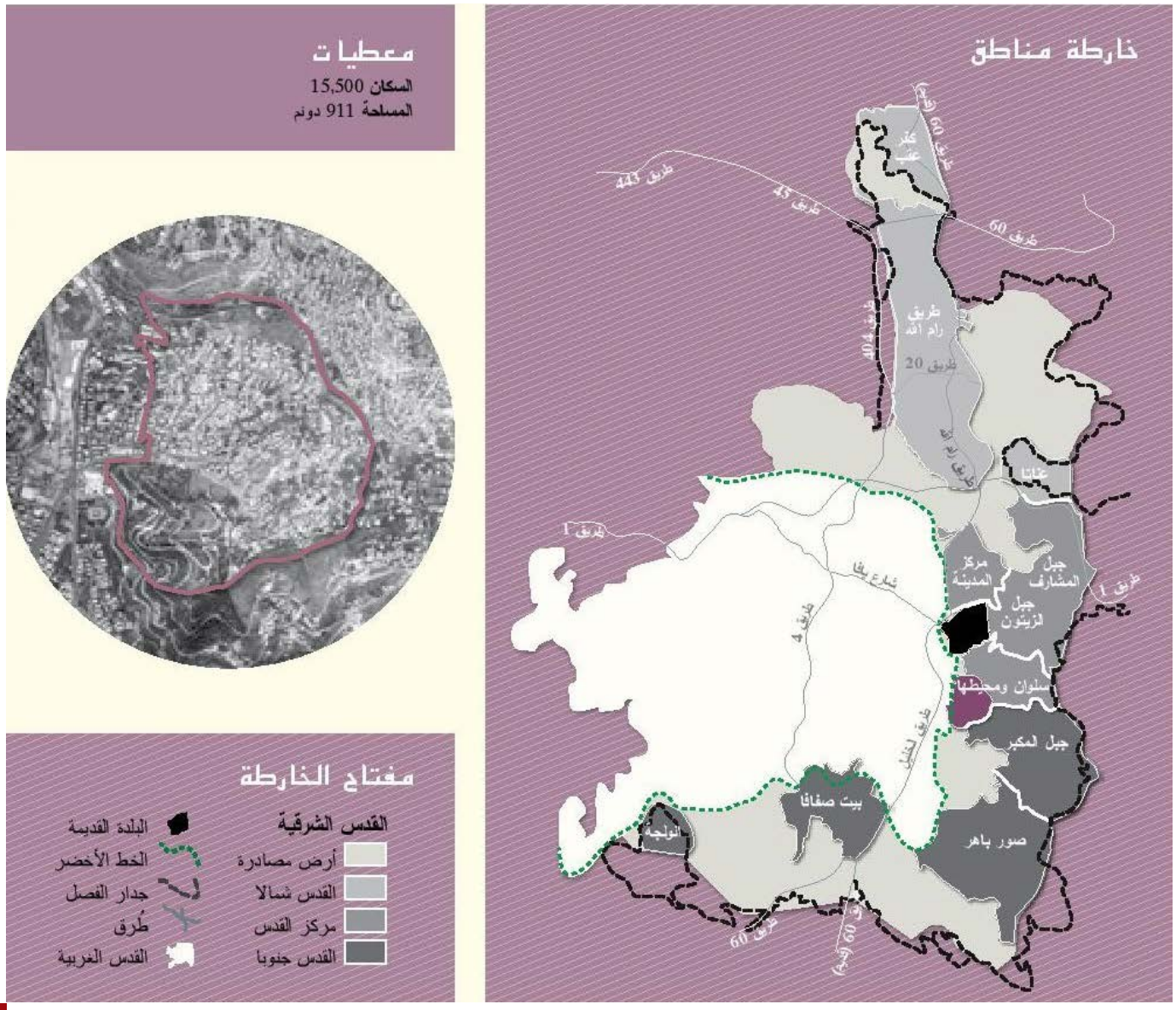

تخصيصات الأرض مقابل الإستعمالات في المخططات السارية

التخصيص	مخططات		الاستعمال الفعلي
	دونمات	%	
سكن *	363	40	حقوق البناء المصادق عليها لا تناسب الكثافة البلدية الموجودة في الحي، ومعظمها مبني فوق النسبة المحددة لها في المخطّطات. لم يبق للحي إحتياطي أرض للسكن ولم تبق تقريبا حقوق بناء يمكن الإستفادة منها. في المنطقة التي تعتبر "نواة القرية" تمت المصادقة على حقوق بناء أعلى بقليل لكنها ليست كافية. أغلب الحي الثانوي وادي ياصول مبني من خلال تجاوز تخصيص الأرض (راجعوا: الحي غير المعترف به)، ما عدا مساحة صغيرة جدا (أقل من 10 بيوت من بين عشرات البيوت).
مناطق مفتوحة	438	48	المساحات المفتوحة التي تحيط بالحي من الشمال، الشرق والجنوب، تولّد فاصلا بين الثوري وبين جارتها ولا تستعمل كمساحات عامة من الناحية الفعلية. جزء من الشريط شمالا مخصص كحديقة وطنية (حول أسوار البلدة القديمة) وجزء منه كمنطقة عامة مفتوحة على الأقل ما لم يتم توسيع الحديقة الوطنية (راجعوا التوسيع). جزء من الشريط المتواصل الثاني، في وادي ياصول الى الشرق والجنوب من الحي، مخصص كمنطقة عامة مفتوحة وجزء كمنطقة لعابة (راجعوا: الحي غير المعترف به). بالإضافة الى ذلك، توجد ستة قسائم صغيرة مخصصة لتكون مناطق عامة مفتوحة داخل نسيج الحي. لم يتم تطويرها أبدا، باستثناء حديقة واحدة تم تطويرها لكنها عانت سنين كثيرة من الإهمال. في أيلول 2012 تم ترميم حديقة الألعاب الصغيرة من جديد ويستعملها اليوم أولاد الحي. باقي القسائم صغيرة للعابة أو لا يمكن الوصول اليها.
طرق	90	10	توجد في الحي طرق قانونية الى جانب طرق عملية تفتقر الى المكانة القانونية. الطرق القانونية لا تتفق تقريبا مع الطرق القائمة. جزء من الطرق القائمة مخصصة في المخططات للممرات العامة رغم أنها تستعمل يوميا لمرور السيارات. الى جانب هذا، فإن جزءا كبيرا من الطرق المخططة لم يتم شقها وتمة شك في شقها مستقبلا. هناك أولوية لترتيب الطرق القائمة أكثر من محاولة شق الطرق المخططة التي تفتقر الى أي وجود في الواقع. إن الطرق القانونية وكذلك الطرق غير القانونية في حالة متدنية، وتفتقر الى الأرصفة ولا تتيح الوصول الى جميع أجزاء الحي. إن الوضع خطير خاصة بالنسبة للحي الثانوي وادي ياصول (راجعوا: الحي غير المعترف به).
مباني عامة ومؤسسات	20	2	من بين القسائم السبع المخصصة في المخططات للمباني العامة والمؤسسات تم البناء فعليا في ثلاث فقط. من بينها: مدرسة البنات الإبتدائية، مدرسة إعدادية للبنين وروضة أطفال واحدة. قسيمتان من بين القسائم الأربع المتبقية يمكن الإستفادة منها فورا. هناك مدرسة بقبة واحدة تعمل في مبنى مستأجر حالته مزرية بصورة خاصة (راجعوا القصة في الإطار). جميع المدارس في الحي تعاني من الإكتظاظ الزائد (راجعوا: النقص في المباني التعليمية).
المجموع	911	100	

* حوالي ستين بالمائة من المساحات السكنية، حقوق البناء (12-50 من نسب البناء لغاية طابقين فقط) تناسب فقط المحيط القروي. يسمح في باقي المناطق بمزيد من الاكتظاظ البلدي، 70 - 90 من نسب البناء لغاية ثلاثة طوابق. يسمح في المخططات الموضعية ببناء أربعة طوابق وحوالي 100 من نسب البناء بالمحل.

الكثافة السكانية في الحي.

ولا يوجد لحي الثوري خريطة هيكلية، ولا توجد خطة عامة للمنطقة. فالمخطط القائم موجود منذ عام 1978، وتم تحضير هذه الخريطة لتصبح خريطة هيكلية عن طريق المهندس المعماري زئيف شنبرغ. ولكن لم يتم تطبيق هذا المخطط واستخدم لفترة سنوات طويلة كمخطط مساعد لتطوير الحي.

توجد للثوري عدة مخططات يمكن من خلالها استصدار رخص بناء ومنها: المخطط 1864 "أ" من سنة 1991، والمخطط 1864 "ب" من سنة 1989، والمخطط 5222 "أ" من سنة 2004، والمخطط 5222 "ب" من سنة 2006.

المخطط الهيكلي القدس
2000

إن الفحص الدقيق لمنطقة التوسيع المعروض بالحي في المخطط الهيكلي المحلي الجديد القدس، يظهر أن معظم التوسيع يمتد فوق أراضٍ مخصصة للتطوير في المخططات المصادق عليها.
المساحة القليلة المعروضة لم تكن مخصصة للتطوير بل كانت مبنية فعلياً بكثافة بلدية.

لم يتم شمل الحي الثانوي وادي ياصول في منطقة التوسيع. المخطط الذي قدمته مجموعة من أصحاب الأرض، فوق حوالي 6 دونمات من منطقة التوسيع، جرى رفضه من قِبَل اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء بدعوى أنه يجب المصادقة على مخطط شامل لمنطقة التوسيع قبل المصادقة على مخططات موضعية في مجالها.

وقد توجه السكان إلى المحكمة. في إطار الاجراء القضائي، عرضت اللجنة اللوائية إطاراً زمنياً غير معقول، حوالي عقد ونصف حتى الانتهاء من التخطيط الشامل.

نقص في مباني التعليم

هناك نقصٌ حادٌ في المباني التعليمية في الحي، فيما تُوفر المؤسسات التعليمية الخاصة التي تعمل في الحي حلولاً جزئية فقط. النقص محسوس أساساً في المدارس الإبتدائية التي تعمل باكتظاظ كبير. تقع مدرسة أحمد سامح الإبتدائية للبنين في مبنى سكني وسط الحي.

البلدية تستأجر المبنى منذ سنوات، لكن لم يتم أبداً ملائمة المبنى للتربية والتعليم بسبب الاكتظاظ الكبير، الظروف الصحية مخزية، وشروط الأمان خطيرة للغاية، هناك صفوف مرتجلة في الشرفات، الطلاب يتسلقون فوق الطاولات من أجل الدخول والخروج من الصفوف، هناك عدد قليل من المراحيض لمئات الطلاب، طلاب الروضة يخرجون إلى الشارع من أجل الوصول إلى الساحة، ولا توجد تدفئة كافية في الشتاء.
فيما تقع المدرسة الابتدائية للبنات في

طريق الأطفال اليومي إلى المدرسة في حي الثوري

مبنى مجاور وهو أيضاً غير مناسب بالمرة. لا توجد في الحي مدرسة ثانوية، الأمر الذي يؤدي إلى خروج الفتيات من المدارس. الفتيات اللواتي يُسمح لهنَّ أهلهنَّ بالخروج للدراسة خارج الحي هنَّ اللواتي تخلصنَّ من هذا المصير.

الختام

منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967 وحتى يومنا هذا، تسعى سياسة التخطيط التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس إلى تثبيت التفوّق الديمغرافيّ اليهوديّ في المدينة، وتكاد لا تتيح أيّ بناء مرخّص في الأحياء الفلسطينيّة.

الخرائط الهيكليّة التي أعدّتها البلديّة لهذه الأحياء هدفها الأساسيّ تقييد وتقليص إمكانيّات البناء بوسائل مختلفة، منها تصنيف أراضٍ شاسعة كـ"مساحات خضراء" لكي تمنع الفلسطينيّين من البناء فيها. هذه السياسة المعلنة والمطبّقة منذ أكثر من خمسين عامًا تجاهلها القضاة الذين تداولوا استئنافات سكّان حيّ أبو الثور ضدّ أوامر الهدم التي صدرت بحقّ منازلهم.

على غرار ما يجري عادةً في المحاكم "الإسرائيليّة" ارتأى هؤلاء القضاة التركيز فقط على السؤال: هل لدى مقدّمي الاستئناف ترخيص بناء أم لا. من هنا جاء في قرار قاضية المحكمة المركزيّة حنة مريم لومف أنّ السكّان "ليس لهم أن يلوموا سوى أنفسهم" لأنّهم هم اختاروا البناء بدون ترخيص، ولم ينتظروا إلى حين تغيير الوضع التخطيطيّ.

وحين قدّم السكّان ادعاءات تتعلّق بالتمييز ضدّهم في مجال التخطيط وامتناع بلديّة القدس عن السعي في إعداد خرائط تنظّم البناء هناك، رفض القاضي يوسف إلرون أخذ هذه الحجج بعين الاعتبار قائلًا أنّه "من غير المناسب تداولها في إطار الإجراء الجنائيّ".

Endnotes

1. Moudjir ed-dyn (1876). Sauvaire (ed.). Histoire de Jérusalem et d'Hébron depuis Abraham jusqu'à la fin du XVe siècle de J.-C: fragments de la Chronique de Moudjir-ed-dyn, p. 290.
2. وفقًا لأحفاد الحاخام هيلل ريفلين من شكولوف، كتب جدهم الكتاب وفقًا لتعاليم حاخامه غاون من فيلنيوس. كان أول إصدار للكتاب في عشرينيات القرن الماضي، على الرغم من ظهور العديد من الأفكار في الكتاب بالفعل في ترانيم الحاخام يوسف ريفلين (توفي عام 1896)، وحفيد الحاخام هليل وبناة الأحياء الجديدة في القدس.
3. بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط، هي منظمة لحقوق الإنسان تأسست في عام 1999 من قِبَل مجموعة من المخططين والمهندسين المعماريين المحترفين، من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجال التخطيط المكاني وسياسات الإسكان، في "إسرائيل" وفي المنطقة "ج" من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية.

"إسرائيل" تهدم 58 منشأة فلسطينية بالقدس منذ بداية العام

أظهرت معطيات وثقها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تسارع وتيرة سياسة الهدم الإسرائيلية لمنازل ومنشآت فلسطينية، وإخلاء أحياء فلسطينية مقابل بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس المحتلة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021؛ في تكريس لسياسة التمييز العنصري، الرامية لإلغاء الوجود العربي الفلسطيني في المدينة.

وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان: إنّ "إسرائيل" هدمت 31 منزلًا و27 منشأة فلسطينية في القدس المحتلة منذ بداية العام الحالي، في حين صدّقت على بناء 4982 وحدة استيطانية جديدة خلال المدة نفسها.

وذكر المرصد -مقرّه جنيف- في بيان

صحفي، بتاريخ 2 مايو 2021، أن فريقه وثق خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021 (86) انتهاكًا متعلقاً بالهدم والتدمير وتكريس الوجود الاستيطاني، نفذتها القوات "الإسرائيلية" في القدس، أوسعها كان خلال مارس بواقع 31 انتهاكاً.

وأشار الأورومتوسطي إلى أن الاحتلال هدم خلال هذه الأشهر 31 منزلاً - نصفها خلال مارس 2021 - منها 16 هدمت ذاتياً بأيدي أصحابها لتجنب دفع غرامات وتكاليف هدم باهظة.

وأكد استيلاء سلطات الاحتلال على ثلاثة منازل وإصدارها ستة قرارات إخلاء لمنازل أخرى، في حين أصدرت قرار إخلاء بحق حي كامل وهو حي وادي الربابة في القدس.

وتسببت عمليات الهدم وقرارات الإخلاء القسري، في عمليات إجلاء وتهجير قسري لعشرات العائلات الفلسطينية وضمن أفرادها نساء وأطفال، لوحقوا حتى داخل الخيام التي أقاموها للإيواء المؤقت قرب منازلهم المدمرة، وفق البيان.

وأشار المرصد الأورومتوسطي إلى أنه خلال إعداد هذه البيان فإنّ 28 عائلة فلسطينية تضم نحو 500 نسمة من حي الشيخ جراح في القدس مهددة بالتهجير القسري، في إطار صدور قرارات من المحاكم الإسرائيلية تشرعن الاستيلاء على منازلهم، وهو ما ينذر بواحدة من أوسع عمليات التهجير الجماعي في الآونة الأخيرة.

وأجّلت المحكمة الإسرائيلية بتاريخ 2 مايو 2021 قضية إخلاء العائلات من حي الشيخ جراح إلى الخميس 6 مايو 2021 للتوصل إلى "اتفاق مع المستوطنين الإسرائيليين"، وهو ما يعني ضمنيًّا طرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم وتسليمها إلى المستوطنين الإسرائيليين.

وحسب المرصد، صعّدت السلطات "الإسرائيلية" من سياسة الاستيلاء على المنازل الفلسطينية في القدس لمصلحة جمعيات استيطانية؛ إذ استولت على 8 بنايات سكنية، وأخطرت بالاستيلاء على 13 بناية أخرى خلال عام 2020.

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإنّ دعاوى إخلاء مرفوعة حتى أغسطس 2019 ضد 199 أسرة فلسطينية في القدس المحتلة، غالبيتها من منظمات استيطانية، ما يعرّض 877 شخصًا، منهم 391 طفلًا، لخطر التهجير.

وأكد المرصد الأورومتوسطي أنّ عمليات الإخلاء القسري إلى جانب التدمير الممنهج للمنازل السكنية يخلف آثارًا مادية واجتماعية واقتصادية ونفسية فادحة على الأُسر المتضررة، وهي جرائم قد ترقى إلى التطهير العرقي.

وفي السياق، وثق الأورومتوسطي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021 تدمير 27 منشأة تجارية، فضلاً عن تجريف ممتلكات أخرى مثل آبار مياه وأسوار، إلى جانب توزيع 40 إخطارًا على الأقل بالهدم داخل أحياء شرقي القدس.

كما رصد استيلاء القوات الإسرائيلية على أراضٍ فلسطينية وتجريفها لمصلحة تنفيذ شوارع تخدم المستوطنين.

وفي مؤشر ينطوي على حجم التمييز العنصري الذي تمارسه سلطات الاحتلال؛ فإنه مقابل هذا التدمير الواسع للمنازل والممتلكات الفلسطينية، صدقت الحكومة "الإسرائيلية" وشرعت في بناء 4982 وحدة استيطانية خلال هذه المدة.

وبيّن الأورومتوسطي أنه في الوقت الذي تضع فيه السلطات الإسرائيلية قيودًا وعراقيل تحول دون حصول الفلسطينيين على تراخيص بناء؛ فإنها تستخدم عدم الترخيص ذريعة لتنفيذ عمليات الهدم المتصاعدة، وهي واحدة من ذرائع عديدة للهدم، مقابل ذلك تعطي تسهيلات وتوفر موازنات كبيرة لإقامة مئات الوحدات الاستيطانية.

وقال المسؤول القانوني في الأورومتوسطي "طارق اللواء": "إن القرارات والخطط الإسرائيلية المتعلقة بالإخلاء والهدم وتهجير الفلسطينيين، وإقامة مبانٍ ومعالم يهودية، تعكس نظام الأبارتهايد الذي تنتهجه "إسرائيل" في سياق اعتمادها على قوانين تمييزيّة، وسياسات غير عادلة".

وشدد على أن عمليات الهدم وقرارات الإخلاء التي تنفذها السلطات الإسرائيلية، تأتي تكريسًا لسياسة ممنهجة، ضمن مساعيها لتهجير الفلسطينيين قسرًا، ومحاولات تغيير الطابع الديمغرافي في المدينة المحتلة.

وبيّن الأورومتوسطي أن عمليات التدمير والترحيل غير القانوني للمدنيين في الأراضي المحتلة تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل جريمة حرب بموجب البند الرابع من المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر بروما في 17 يوليو 1998، الذي نص على تعريف جريمة العدوان، وجاء فيه: "إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك، وبالمخالفة للقانون، وبطريقة عابثة".

ودعا المرصد الأورومتوسطي المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتهم في وقف انتهاكات "إسرائيل" والتدخل العاجل لوقف مخططات هدم المنازل، وتغيير الواقع الديمغرافي في المدينة.

الاحتلال يصدّق على بناء 2540 وحدة استيطانية في القدس

صدّقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 7 أبريل 2021، على بناء أكثر من ألفي وحدة استيطانية شرق مدينة القدس المحتلة، عبر ما يسمى "اللجنة المحلية للتخطيط والبناء".

وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية أن اللجنة صدّقت على بناء 540 وحدة استيطانية داخل حي أبو غنيم الاستيطاني، وبناء ألفي وحدة استيطانية بحي "جفعات همتوس" القريب من بيت صفافا.

ويهدف المشروعان لخنق حي بيت صفافا، ومنع إمكانية وجود تقسيم للمدينة المقدّسة في إطار أي حل سياسي مستقبلي.

وقبل أيام أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي تعديلات وإضافات للمشروع الاستيطاني الذي قدمته "بلدية الاحتلال" بالقدس المحتلة قبل ثلاثة أسابيع لبناء 930 وحدة استيطانية جديدة ضمن خطة شاملة لتوسعة مستوطنة "بسغات زئيف".

وشرعت بلدية الاحتلال في القدس منذ بداية عام 2021 في العمل على خطين متوازيين؛ يتمثل الأول بتسريع عمليات هدم المنازل الفلسطينية، والثاني، يتمثل بتسريع عشرات المشاريع لتوسعة المستوطنات في شمال المدنية وجنوبها.

كما روّجت بلدية الاحتلال لخطة إستراتيجية لتعزيز مستوطنات "بسغات زئيف" و"رمات شلومو" في شمال المدنية، و"جيلو" و"جفعات همتوس" في جنوب المدينة من ناحية أخرى.

ومنذ احتلال مدينة القدس؛ تهدف سلطات الاحتلال لإحكام السيطرة عليها بهدف تهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ وذلك من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية التي طالت جميع جوانب حياة الفلسطينيين اليومية.

وتسعى سلطات الاحتلال بذلك إلى تحجيم وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في القدس؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً يقيد منح تراخيص المباني للفلسطينيين، وأخضعتها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية.

برلمانيون دوليون يطالبون بالتصدي لمخططات الاحتلال بالشيخ جراح

طالب رؤساء لجان فلسطين في عدد من البرلمانات العربية والدولية، بتاريخ 7 أبريل 2021، المؤسسات الدولية والبرلمانية بالتحرك العاجل لإيقاف مخططات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة عامة وحي الشيخ جراح وحي البستان خاصة.

جاء ذلك خلال ندوة نظمتها رابطة "برلمانيون لأجل القدس"، حملت عنوان "يوم الأرض مأساة تتكرر (حي الشيخ جراح، حي البستان).. المسؤولية الدولية".

وأكد المدير العام للرابطة، د. محمد مكرم بلعاوي، ضرورة الضغط بكل قوة على الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية وتعزيز المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية وكل أنواع المقاطعة وحشد الضغط على الاحتلال من أجل الرضوخ للقانون الدولي ووقف مخططاته في مدينة القدس المحتلة.

وأضاف بلعاوي، خلال كلمته في الندوة، أن مدينة القدس المحتلة، والمسجد الأقصى المبارك، يعيشان مرحلة حرجة وخطيرة من المخططات التهويدية والاستيطانية، توجب على كل من له ضمير حي التحرك لإيقافها والتصدي لها.

من جانبها، أوضحت عضو البرلمان الأرجنتيني وعضو برلمان "البارلاسور"، جوليا بيري، أن يوم الأرض هو يوم للاحتجاج على الظلم وإعلانٌ لرفض نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، لافتة إلى أن منظومة الاستعمار والتطهير العرقي والمخططات الاستيطانية الإسرائيلية في ازدياد، في إطار تجاهلها من المنظمات الدولية والقانونية.

وشددت بيري، أن بيانات الاستنكار والشجب الدولية للاعتداءات الإسرائيلي لا صدى لها؛ لافتقارها للخطوات العملية، وتجاهلها للإجراءات القانونية اللازمة لردع "إسرائيل".

بدوره دعا رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان الأردني، محمد الظهراوي، البرلمانات لتبني موقفٍ مشتركٍ يدين مخططات الاحتلال في حي الشيخ جراح وحي البستان في القدس المحتلة، موضحًا أن برلمان بلاده يعمل على تقديم الدعم والإسناد لأهالي الشيخ جراح بالتعاون مع وزارة الخارجية الأردنية، وأرسل الوثائق الخاصة التي تثبت ملكية عائلات الحي لأراضيهم ومنازلهم.

وطالب بتوحيد الجهود العربية والدولية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية الواعية بأهمية تطبيق العدالة الدولية لمواجهة مخططات الاحتلال، مشددًا أن الإجراءات والقرارات الإسرائيلية الأخيرة أخلّت بالعدالة الدولية.

من جانبه أكد رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان الماليزي وعضو الهيئة التنفيذية للرابطة، النائب سيد إبراهيم، أن التضامن مع القضية الفلسطينية يتطلب اتخاذ إجراءات سياسية لإنهاء الاحتلال ووقف انتهاكاته، والعمل على تصنيف

"إسرائيل" دولةً عنصريةً، مضيفًا أن جميع التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية توثق فرض الاحتلال الإسرائيلي نظامًا عنصريًّا على الفلسطينيين، وهو ما يرتقي لجريمة حرب دولية.

وشدد على أن ماليزيا ستستمر في دعم القضية الفلسطينية حكومةً وبرلمانًا وشعبًا، وستعمل على وسم "إسرائيل" دولةً عنصريةً، مبينًا أن مخططات استهداف حي الشيخ الجراح ليست مجرد مخططات لتهجير العائلات الفلسطينية، بل استهداف مباشر للأمة العربية والإسلامية ومحاولة لإحلال المستوطنين مكان السكان الأصليين.

أما رئيس لجنة فلسطين في البرلمان النيجيري، وعضو الهيئة التنفيذية للرابطة، النائب يونس أبو بكر، فدعا لاستغلال ذكرى يوم الأرض لزيادة العمل من أجل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي برلمانيًّا، وإحياء الذكرى في البرلمانات الدولية، مطالبًا باستخدام الصداقات في الكونغرس الأمريكي للضغط على الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة لتصحيح الأخطاء التي أُرتكبت في عهد دونالد ترامب.

وختم المجتمعون بتوصيات عديدة؛ منها مخاطبة الأمم المتحدة والمؤسسات البرلمانية والدولية والسفارات للتحرك من أجل إيقاف مخططات الاحتلال، والعمل على تشكيل لجان فلسطين في دول الجوار، ودعم حركات مقاطعة الاحتلال، كما دعا المجتمعون إلى دعم إجراء الانتخابات في جميع الأراضي الفلسطينية وخصوصًا في القدس.

وفيما يلي نص البيان الختامي لندوة "يوم الأرض مأساة تتكرر (حي الشيخ جراح، حي البستان) المسئولية الدولية"

تلبيةً لدعوة رابطة برلمانيون لأجل القدس، شارك رؤساء لجان فلسطين في البرلمانات العربية، في الندوة البرلمانية التي حملت عنوان "يوم الأرض مأساة تتكرر (حي الشيخ جراح، حي البستان) المسئولية الدولية"، يوم الأربعاء الموافق 8 أبريل 2021.

وطالب رؤساء لجان فلسطين، المؤسسات الدولية والبرلمانية بالتحرك العاجل لإيقاف مخططات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة عامة وحي الشيخ جراح وحي البستان خاصة.

وأكد المشاركون في ختام الندوة، على جملة من التوصيات والتحركات لنصرة وإسناد أهلنا في القدس على النحو التالي:

1. إصدار بيانات ومواقف شجب واستنكار لمخططات الاحتلال واعتداءاته بحق مدينة القدس المحتلة.
2. مخاطبة الأمم المتحدة والمؤسسات البرلمانية والدولية للتحرك من أجل إيقاف مخططات الاحتلال.
3. العمل على توعية البرلمانيين بمخاطر مخططات الاحتلال في المدينة المقدسة وعقد الجلسات البرلمانية لمناقشة مواجهة هذه الخطط قانونيًا.
4. مخاطبة السفارات في الدول والبرلمانات الإقليمية والدولية لوقف الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومدينة القدس المحتلة.
5. دعم صمود أهالي القدس لمواجهة هذه المخططات على كافة المستويات، وحماية المقدسات المسيحية والإسلامية.
6. تفعيل دور لجان فلسطين في البرلمانات، والعمل على تشكيل تلك اللجان في دول الجوار.
7. دعم حركات مقاطعة الاحتلال، ومواجهة محاولاته لتغيير الحقائق عبر الآلة الإعلامية التابعة له.

المنتدى الفلسطيني في بريطانيا يدعو لأوسع تضامن عالمي مع أهل القدس

دعا المنتدى الفلسطيني في بريطانيا إلى أوسع تضامن عربي وإسلامي وعالمي مع أهل القدس في وجه اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.

وقال المنتدى، في بيانٍ له بتاريخ 25 أبريل 2021: إنه يتابع بقلق بالغ الاستفزازات المتكررة التي تنفذها سلطات الاحتلال ضد أهلنا في القدس، مع محاولاته فرض واقع جديد على أحياء البلدة القديمة فيها وشوارعها وساحاتها.

وأشار إلى ما يصاحب ذلك من تسهيل اعتداءات واقتحامات الجماعات اليمينية الأكثر تطرفاً للمسجد الأقصى المبارك، فضلاً عن المستعربين الذين يعمدون إلى إشعال الأوضاع لتبرير تضييق الاحتلال على المصلين في شهر رمضان المبارك.

ونبّه المنتدى إلى خطورة ما تسعى إليه تلك الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة ممثلاً في فرض واقع جديد في القدس يوم 28 رمضان 1442 هـ، الذي يتزامن مع ما يعرف لديهم بـ"يوم القدس العبري".

وأكد رفضه التام لكل إجراء من هذا القبيل؛ لا سيما أنه يخالف كل المواثيق الدولية بشأن القدس، فضلاً عن الحقائق التاريخية فيها.

ودعا المنتدى الفلسطيني في بريطانيا أفراد الجالية الفلسطينية وعموم العرب والمسلمين وأنصار الحرية والعدالة في بريطانيا إلى تنظيم ما يمكن من أشكال الاحتجاج والتظاهر والتضامن التي كفلها القانون؛ للتعبير عن رفض هذه الخطوات التصعيدية، والوقوف مع ضحايا الاعتداءات في القدس، والتي

أسفرت عن إصابة واعتقال المئات، وسط صمت عربي ودولي، باستثناء بيانات استنكار خجولة صدرت من بعض الدول.

كما أهاب بالجماهير الحرة في العالم العربي والإسلامي ومختلف دول العالم أن ترفع صوتها عالياً بالتضامن مع المقدسيين ومقاطعة وسائل الإعلام التي تحاول تشويه صورتهم، وتكثيف التفاعل على منصات الإعلام الجديد للتوعية بخطورة ما يجرى بحق القدس؛ أرضاً وشعباً ومقدسات، والخروج بمظاهرات تضامنية مع مراعاة القيود التي فرضها الوباء.

وأكد المنتدى الفلسطيني أن استفزازات المستوطنين واعتداءات الاحتلال على الفلسطينيين في بيت المقدس والمحاولات المستمرة لتغيير معالم المدينة المقدسة ستكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة برمتها؛ لأن القدس هي عاصمة فلسطين، وهي ثالث الحرمين الشريفين ومسرى سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام.

وطالب المنتدى الفلسطيني الحكومة البريطانية باستنكار الاعتداءات "الإسرائيلية" على الفلسطينيين، والعمل على منع استفزازات المستوطنين للفلسطينيين، وخاصة في شهر رمضان المبارك، ورفض المخططات "الإسرائيلية" المتعلق بتكثيف عمليات الاستيطان والتهويد للمدينة.

وأعرب عن فخره ببطولات شباب القدس العزّل الذين هبوا على قلب رجل واحد لمواجهة هذه الاعتداءات؛ معلنين بوضوح أن القدس والأقصى خط أحمر، وأثبتوا أنهم الحراس الأوفياء للمدينة ومقدساتها.

وصعّدت قوات الاحتلال الصهيوني ومستوطنوها، من اعتداءاتها ضد المقدسيين منذ بداية شهر رمضان، وبلغت ذروة هذه الاعتداءات في اليومين الماضيين مع محاولة منع أهل القدس من التجمع في ساحة باب العامود مقابل السماح للمستوطنين. وأسفرت اعتداءات الاحتلال عن أكثر من 120 إصابة وما يزيد على 50 معتقلاً في أقل من 48 ساعة.

ووفق مصادر مقدسية؛ فإن المستوطنين يحاولون جعل منطقة "باب العامود" ساحة تجمع لهم كما هو الحال في ساحة البراق، ويعمل الاحتلال على إخلاء المنطقة من الفلسطينيين لمصلحة الأطماع الاستيطانية.

وتُعد منطقة "باب العامود"، المدخل الرئيس للبلدة القديمة، لمعظم أحياء شرق القدس، وبلداتها، مثل: العيساوية، وشعفاط، ومخيم شعفاط، ووادي الجوز، وحي الشيخ جراح، كما تقع المساحة عند ملتقى الـ 4 شوارع الرئيسة، شرق المدينة المحتلة.

في يوم الأسير.. 4500 أسير في سجون الاحتلال

يُصادف الـ17 من أبريل من كل عام، اليوم الوطني لنصرة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1974، خلال دورته العادية، واعتباره يوماً لتوحيد الجهود والفعاليات لنصرتهم، ودعم حقّهم المشروع بالحرية.

وتحل ذكرى يوم الأسير الفلسطيني مع استمرار الاحتلال اعتقال قرابة (4500) أسير/ة في سجونه، بينهم (41) أسيرة، و(140) طفلاً تقل أعمارهم عن (18) عامًا، يواجهون أجهزة الاحتلال بمختلف مستوياتها، والتي عملت على تعميق انتهاكاتها وسياستها التّنكيلية الممنهجة بحقّ الأسرى، عبر بنية العنف المتمثلة في تفاصيل أدواتها وسياساتها كافة، والهادفة إلى سلب الأسير الفلسطيني فاعليته وحقوقه الإنسانية.

ورغم ما يواجهه العالم من استمرار لانتشار الوباء، وبما يرافقه من تحديات، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي، صعّد من انتهاكاته وحوّل الوباء إلى أداة جديدة للتّنكيل بالأسرى الفلسطينيين.

معطيات هامة حول الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

- 4500 أسير/ة يقبعون في (23) سجن ومركز توقيف وتحقيق.
- 41 أسيرة يقبعن غالبيتهنّ في سجن "الدامون".
- 140 طفلاً وقاصراً، موزعين على سجون (عوفر، ومجدو، والدامون).
- الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو، عددهم (25) أسيراً، أقدمهم الأسيران كريم يونس، وماهر يونس المعتقلان بشكلٍ متواصل منذ عام 1983، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ هناك عدد من الأسرى المحررين في صفقة

(وفاء الأحرار) الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم وهم من قدامى الأسرى، أبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، والتي وصلت ما مجموعها إلى (41) عاماً، قضى منها (34) عاماً بشكل متواصل، إضافة إلى مجموعة من رفاقه نذكر منهم علاء البازيان، ونضال زلوم، وسامر المحروم.

- عدد الأسرى الذين تجاوز على اعتقالهم (20) عاماً بشكلٍ متواصل– (62) أسيراً وهم ما يعرفوا بعمداء الأسرى.
- عدد الأسرى الذين صدرت بحقّهم أحكامًا بالسّجن المؤبد (543) أسيراً، وأعلى حكم أسير من بينهم الأسير عبد الله البرغوثي ومدته (67) مؤبداً.
- شهداء الحركة الأسيرة: بلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة (226) شهيداً، وذلك منذ عام 1967، بالإضافة إلى مئات من الأسرى أُستشهدوا بعد تحررهم متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون، من بين الشهداء الأسرى (75) أسيرًا ارتقوا نتيجة للقتل العمد، و(73) أُستشهدوا جرّاء التعذيب، و(7) بعد إطلاق النار عليهم مباشرة، و(71) نتيجة لسياسة الإهمال الطبي (القتل البطيء)، وخلال العام المنصرم 2020، ارتقى أربعة أسرى شهداء داخل السجون جرّاء الإهمال الطبي، والتعذيب وهم: نور الدين البرغوثي، وسعدي الغرابلي، وداوود الخطيب، وكمال أبو وعر.
- الأسرى الشهداء المحتجزة جثامينهم: (7) أسرى شهداء وهم: أنيس دولة الذي أُستشهد في سجن عسقلان عام 1980، وعزيز عويسات منذ عام 2018، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح وثلاثتهم أُستشهدوا خلال عام 2019، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر خلال العام المنصرم 2020.
- الأسرى المرضى قرابة (550) أسيرًا يعانون من أمراض بدرجات مختلفة وهم بحاجة إلى متابعة ورعاية صحية حثيثة، وعلى الأقل هناك عشرة أسرى مصابون بالسرطان، وبأورام بدرجات متفاوتة، من بينهم الأسير فؤاد الشوبكي (82) عاماً، وهو أكبر الأسرى سنّا.
- المعتقلون الإداريون بلغ عددهم قرابة (440) معتقلاً إدارياً.

سياسة الاعتقالات الممنهجة بحقّ المواطنين الفلسطينيين

منذ مطلع عام 2021، واصلت سلطات الاحتلال عمليات الاعتقال الممنهجة لم تستثنِ فيها أي من فئات المجتمع الفلسطيني، حيث طالت قرابة (1400) حالة اعتقال منذ شهر يناير 2021 بينهم أكثر من (230) طفلًا/ة تقل أعمارهم عن (18) عامًا، و(39) من النساء، فيما أصدرت مخابرات الاحتلال أكثر من (280) أمر اعتقال إداريّ، كانت أعلى نسبة اعتقالات في القدس حيث وصل عدد حالات الاعتقال لـ(500) حالة اعتقال، بينهم (144) طفلًا، و(28) من النساء.

اعتقال النساء والأطفال

تفيد دراسات الرصد والتوثيق أن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من (16) ألف امرأة فلسطينية منذ العام 1967، وكانت أول أسيرة في تاريخ الثورة الفلسطينية هي الأسيرة فاطمة برناوي من القدس، والتي أُعتقلت عام 1967، وحُكم عليها بالسّجن المؤبد، وأُفرج عنها عام 1977.

فيما تواصل اليوم سلطات الاحتلال اعتقال (41) فلسطينية في سجونها، أقدمهنّ الأسيرة أمل طقاطقة من بيت لحم، المعتقلة منذ تاريخ الأول من ديسمبر 2014، ومحكومة بالسجن لمدة (7) سنوات، ومن بين الأسيرات (3) رهنّ الاعتقال الإداريّ.

وتتعرض الأسيرات الفلسطينيات لكافة أنواع التّنكيل والتّعذيب التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحقّ الأسرى الفلسطينيين، بدءاً من عمليات الاعتقال من المنازل، وحتّى النقل إلى مراكز التوقيف والتحقيق، ولاحقاً احتجازهنّ في السجون.

كذلك واصلت اعتقال المزيد من الأطفال والفتية الذين تقل أعمارهم عن (18) عامًا، ويبلغ عدد الأسرى الأطفال – الأشبال- في سجون الاحتلال (140) طفلاً يقبعون في سجون (مجدو، عوفر، الدامون)، حيث تستهدف سلطات الاحتلال الأطفال بشكلٍ يومي، في محاولة لضرب مستقبلهم ومصيرهم، ولا

تختلف أدواته العنيفة المُستخدمة بحقّ الأطفال في مستواها عن أدواته بحقّ المعتقلين الكبار، وتبدأ هذه الإجراءات منذ لحظة الاعتقال الأولى لهم، حتى احتجازهم في السجون.

سياسات ممنهجة يواصل الاحتلال الإسرائيلي تنفيذها بحق الأسرى

على مدار العقود الماضية وحتى اليوم واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ جملة من السياسات التّنكيلية، التي تحوّلت إلى سياسات ممنهجة تتغير فقط عبر ابتكار المزيد من الأدوات الهادفة لتعميق انتهاكاتها وسيطرتها على الأسرى، ولعل سياسة الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء)، شكّلت خلال السنوات القليلة الماضية أبرز السياسات التّنكيلية الممنهجة، التي صعّد الاحتلال من تنفيذها، والتي أدت إلى استشهاد (71) أسيرًا منذ عام 1967، كان آخرهم شهيد الحركة الأسيرة كمال أبو وعر، وما يزال قرابة (550) أسيرًا/ة من المرضى بحاجة إلى متابعة صحية حثيثة، منهم على الأقل عشرة أسرى يعانون من السرطان، أو عانوا من أورام بدرجات مختلفة.

ومع انتشار الوباء منذ العام الماضي، تصاعدت حدة التخوفات على مصير الأسرى الفلسطينيين، وما تزال هذه التخوفات قائمة لا سيما على المرضى منهم، مع جملة الإجراءات التي فُرضت عليهم، حيث تحاول إدارة السجون تحويل العديد من الإجراءات التي ارتبطت بانتشار الوباء من حالة استثنائية مرتبطة بالوباء إلى سياسات دائمة، فالمئات من الأسرى منذ عدة شهور لم تتمكن عائلاتهم من زيارتهم، حيث يواجهون اليوم عزلٍ مضاعف ومن عدة مستويات، كما وفرض الوباء تحديات كبيرة على متابعة المؤسسات لقضايا وحقوق الأسرى الفلسطينيين.
ووفقًا لمتابعة المؤسسات المختصة فقد وصل عدد الأسرى الذين أُصيبوا بفيروس (كورونا) منذ بداية انتشار الوباء إلى (368) أسيرًا كان من بينهم مرضى، وكبار في السّن، وأطفال.

ولم تتوقف سياسة التعذيب الجسدي والنفسي التي تُشكّل أخطر السياسات على مصير الأسرى، والتي لم تعد تقتصر على مفهوم التعذيب داخل أقبية التحقيق، فقد ابتكرت المزيد من الأدوات والسياسات التي تندرج تحت إطار مفهوم التعذيب، لفرض المزيد من السيطرة والرقابة على الأسرى.

ومنذ عام 2019 على وجه الخصوص صعّدت أجهزة الاحتلال من عمليات التعذيب بشكلٍ ملحوظ، وعادت روايات الأسرى عن التعذيب في سنوات تجربة الاعتقال الأولى في سجون الاحتلال إلى الواجهة مجددًا، بما فيها من كثافة في العنف.

وإلى جانب أدوات التعذيب الكثيفة، تُشكل سياسة العزل الإنفرادي إحدى أخطر السياسات على مصير الأسرى، حيث تحاول من خلاله فصل الأسير عن العالم الخارجي وسلب وجوده، وتنتهج إدارة سجون الاحتلال، وبقرارات من جهاز المخابرات "الشاباك" سياسة العزل الانفرادي، بذريعة تشكيلهم "الخطر على أمن الدولة" ووجود "ملف سري"، أو من خلال سلطة السجون التي تستخدمها "كعقوبة" لفترات مؤقتة، ويرافق عملية العزل، إبقاء الأسير في زنزانته طوال اليوم باستثناء ساعة واحدة يخرج بها إلى الفورة (الساحة)، ولا يُسمح له بالتواصل مع أحد سوى السّجان؛ كما وتُحرم عائلته من زيارته.

ويُضاف إلى جملة السياسات أعلاه، سياسة العقاب الجماعي، والاقتحامات والتفتيشات المتكررة للأقسام التي يقبع فيها الأسرى.

كذلك تُشكّل سياسة الاعتقال الإداريّ الممنهجة أخطر السياسات التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على نطاق واسع بحقّ الفلسطينيين، فمنذ مطلع العام الجاري أصدرت مخابرات الاحتلال أكثر من (280) أمر اعتقال إداريّ، حيث بلغ عدد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال (440) أسيرًا إداريّا، بينهم قاصران، وثلاث أسيرات.

الأسرى في مواجهة سياسات الاحتلال الممنهجة

عمل الأسرى على مدار العقود الماضية في ترسيخ أدواتهم الخاصّة في مواجهة إدارة سجون الاحتلال وسياساتها، وتمكّن الأسرى بأمعائهم الخاوية، وبخطواتهم النضالية سواء الجماعية أو الفردية، من ترسيخ فعاليتهم في حمل رسالتهم وفي الدفاع عن حقوقهم وحقوق شعبهم.

كما تمكّن العديد منهم من استكمال دراستهم، حيث شكّلت عملية التعليم والتثقيف جزءًا مركزيًا في أدواتهم لمواجهة سياسات إدارة السجون، وكسر أهدافها الرامية إلى عزل الأسرى عن مجتمعهم، وسلبهم فعاليتهم، وتمكّن العديد منهم من إنتاج الدراسات والكتب والروايات، التي تركت أثرًا هامًا على المستوى المعرفي حوّل التجربة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

الأسرى القدامى

(62) أسيرًا أمضوا أكثر من (20) عامًا في سجون الاحتلال منهم (25) أسيرًا قبل توقيع اتفاقية "أوسلو".

يواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقال (25) أسيرًا منذ ما قبل توقيع اتفاقية "أوسلو"، حيث رفض على مدار العقود الماضية الإفراج عنهم رغم مرور العديد من صفقات التبادل والإفراجات، وكان آخرها عام 2014، حيث رفضت سلطات الاحتلال الإفراج عن (30)

أسـيرًا في حينه، اليوم تبقـى منهم (25) أسـيرًا أقدمهـم الأسـيران كريـم يونس المعتقـل منذ عـام 1983، وماهر يونس المعتقل كذلك منذ عام 1983.

حيـث أفرجت سـلطات الاحتلال مؤخرًا عن الأسـير رشـدي أبو مخ بعـد اعتقال اسـتمر لأكثر مـن 35 عامًـا، وما يزال (25) أسـيرًا من رفاقـه القدامى يقبعون في سـجون الاحتلال ينتظرون حريتهم، إضافة إلى العشـرات من الأسرى الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم وهم من محرري صفقة (وفاء الأحرار)، أبرزهم الأسـير نائـل البرغوثي الذي أمضى ما مجموعه فـي سـجون الاحتـلال (41) عامًـا، إضافـة إلى عـدد من رفاقـه نذكر منهم: عـلاء البازيان، ونضال زلوم، وسـامر المحروم.

تؤكد مؤسسات الأسـرى، على أن قرار الدائـرة التمهيديـة الأولى فـي المحكمة الجنائيـة الدولية حول الولايـة الإقليمية للمحكمـة علـى الأرض الفلسـطينية المحتلـة عام 1967، والـذي يؤذن بفتح تحقيق رسـمي فـي جرائم الحـرب التي ارتكبها ويرتكبها الاحتلال بحق الشـعب الفلسـطيني، خطـوة هامة نحو محاسـبة الاحتلال الإسـرائيلي على جرائمه، وأن هذا القـرار فرصة مهمـة لوضع قضية الأسرى في سجون الاحتلال في صدارة القضايـا التـي يتناولهـا التحقيـق، لمـا تعرضـوا له من جرائـم ممنهجة، وعلى رأسها قضية التعذيب.

"شؤون الأسرى": الاحتلال يعذّب 3 قاصرين فلسطينيين بوحشية

كشـفت هيئـة "شـؤون الأسـرى والمحرريـن"، النقاب عـن أن الاحتلال "الإسـرائيلي" عـذّب ثلاثـة قاصريـن فلسـطينيين، واسـتخدم معهم أسـاليب وطرق تنكيل "قاسية وبشعة".

ونشـرت الهيئـة في تقريـر، بتاريخ 26 أبريل 2021، شهادات جديدة لثلاثة فتية تعرضوا للتعذيب خلال اعتقالهم. ونقلت عن الأسير مالك أبو هشهش (16 عاماً)، من مخيم "الفوّار" للاجئين الفلسـطينيين بالخليل (جنوب الضفة الغربية المحتلة)، أن جيـش الاحتـلال هاجمـه واثنين من أصدقائـه وطرحهـم أرضـاً، "ومـن ثم انهالوا عليهم بالضرب بطريقة وحشية".

وتابعت الهيئة: "بعدها قيّد الاحتلال أيديهم وعصـب أعينهـم، ونقلهم إلى معسـكر قريـب للجيش، لم يسـلموا مـن الضرب والإهانة والشتم بأقذر المسبات".

وأضافـت: "تعمد جنود الاحتلال الدعس على رؤوسهم، وركلهم في بطونهم، وفيما بعد زجّهم الجنود داخل الجيب العسكري لينقلهم إلى معتقل مجدّو (شمال)، وطوال وجودهم بالجيب لم يتوقف جنود الاحتلال لحظـةً عن صفعهـم وضربهـم بأرجلهم وأيديهم والسخرية منهم".

كما نقلت الهيئة شهادة القاصر لؤي جبور (16 عاماً)، من بلدة "سالم" قضاء مدينة نابلس (شمال الضفة)، والذي أفاد بتوقيفه داخل بلدة "كفر قاسـم" (شـمال فلسطين المحتلة عام 1948) لعدم حيازته تصريح دخول.

وأضافـت: "هاجمـه جنـود الاحتـلال، وانهالـوا عليه بالضرب المبـرّح بأيديهم وأرجلهـم وبأعقـاب بنادقهم، ومن شـدة

الضرب أُصيب الفتى برضوض وكدمات بفمه وجبينه".
وأشارت إلى أنّ جيش الاحتلال، اقتاده إلى مركز تحقيق "بتاح تكفا" لاستجوابه، وبقي داخل الزنازين 21 يوماً، حُقق معه خلالها يومياً ولساعات طويلة، وبعدها نقل إلى قسم الأسرى الأشبال في "مجدو".

ونقلت هيئة شؤون الأسرى شهادة للقاصر محمد القاق (17 عاماً)، من بلدة "كفل حارس" قضاء سلفيت (شمال).

وقالت: "اقتحمت قوات الاحتلال مكان عمله، وأطلقوا النار في الجو، وهددوا العاملين في المخبز، ومن ثم ضربه أحد الجنود وصفعه عدة مرات، قبل اقتياده للخارج بعد تعصيب عينيه وتقييد يديه، وزجه الجنود بالجيب العسكري ونقلوه إلى مستوطنة (ياكير)، حيث احتجز بأحد المعسكرات في المستوطنة لساعات طويلة".

وأضافت: "في مركز التحقيق في الجلمة (شمال)، خضع للاستجواب هناك عدة مرات، وفي كل مرة كان يحقق معه كان يشبح (جلوس لمدة طويلة في وضعية مرهقة) على كرسيّ مقيد اليدين والقدمين".

وتابعت: "علاوة على ذلك نقل لما تسمّى غرف العصافير (العملاء) بمعتقل "مجدو" لثلاثة أيام في محاولة لانتزاع الاعترافات منه، وبقي في زنازين الجلمة 20 يوماً، وبعدها نُقل إلى معتقل (مجدو)". وأوضحت الهيئة أن الاحتلال "يتبع أساليب وطرقاً تنكيلية قاسية وبشعة بحق المعتقلين الفلسطينيين لا سيما الأطفال منهم".

وذكرت أن التعذيب الجسدي والنفسي والتنكيل بالمعتقلين يتم خلال عملية اعتقالهم، وأثناء استجوابهم أيضاً في أقبية التحقيق.

الاعتقال الإداري لستة أشهر بحق القاصر محمد منصور

أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريخ 27 أبريل 2021، بأن محكمة الاحتلال العسكرية في عوفر أصدرت قراراً بالاعتقال الإداري بحق الأسير القاصر محمد غسان منصور (18 عاماً) من جنين لمدة 6 أشهر.

ولفتت الهيئة في بيان 27 أبريل 2021، إلى أن مدة الاعتقال الإداري الصادر بحق منصور تبدأ من تاريخ 22 أبريل 2021 وحتى 8 أكتوبر 2021. وأكدت أن حكومة "إسرائيل" تنتهج سياسة العنف والتنكيل بالأطفال الفلسطينيين وكذلك التمييز العنصري ضدهم؛ فهي تتعامل مع الأطفال الإسرائيليين من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث، حيث تتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة وفي ذات الوقت، تعتبر الطفل الإسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز سن 18 عاماً، في حين تتعامل مع الطفل الفلسطيني بأنه كل شخص لم يتجاوز سن 16 عاماً.

— — — — — —

الشقيقان عبد الجواد ومحمد شماسنة يدخلان عامهما الـ29 في الأسر

دخل الأسيران الشقيقان عبد الجواد شماسنة (57 عامًا) وشقيقه محمد (51 عاماً)، بتاريخ 18 أبريل 2021، عامهما الـ(29) تواليًا في معتقلات الاحتلال.

وقال نادي الأسير، في بيان: "إن الأسيرين شماسنة وهما من بلدة قطنة بالقدس، من الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاق أوسلو وعددهم (26) أسيراً، اعتقلتهما قوات الاحتلال عام 1993، وحكم عليهما بالسجن المؤبد المكرر".

ولفت إلى أن والدتهم لم تتمكن من زيارتهم منذ 5 سنوات، بسبب أوضاعها الصحية، وتواصل سلطات الاحتلال حرمان أبناء الأسير عبد الجواد من زيارته لذرائع أمنية.

يُشار إلى أن الأسير عبد الجواد متزوج وله ثلاثة أبناء، ومحمد متزوج وله ثلاث بنات، ويقبعان اليوم في معتقل "نفحة".

— — — — — —

رغم أوضاعهم الصعبة.. الاحتلال يماطل في علاج عدد من الأسرى المرضى

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في تقرير أصدرته بتاريخ 25 أبريل 2021، أن عدداً من الأسرى المرضى القابعين في عدة سجون إسرائيلية، يعانون من أوضاع صحية صعبة، وذلك جراء السياسة المتعمدة التي تنتهجها إدارة سجون الاحتلال بحقهم بتجاهل أمراضهم، وعدم التعامل معها جدياً، والمماطلة بتقديم العلاج لهم.

وفي هذا السياق، رصدت هيئة شؤون الأسرى من خلال عدد من محاميها، ثلاث حالات مرضية تقبع في عدة معتقلات، من بينها حالة الأسير نضال أعمر من قرية بيت أمين بمحافظة قلقيلية، والقابع حالياً داخل معتقل "شطة"، حيث يعاني الأسير من أمراض السكري والضغط وارتفاع نسبة الكولسترول في الدم، ووضعه يستدعي علاجاً دائماً ومنتظماً، ويتناول الأسير يومياً 10 أنواع من الأدوية.

كما يشتكي "أعمر" من مشاكل بالكبد وذلك بعد خوضه إضراب الحرية والكرامة خلال عام 2017، ولديه

انتفـاخ بالجانب الأيمن من جسـده، ومنذ فترة تراجع وضعه الصحي وعلى إثرها جـرى نقلـه إلى مستشـفى "سـوروكا" الإسـرائيلي، لكـن الأطباء ادّعـوا عدم قدرتهـم على تشـخيص الحالـة واكتفوا بتزويده بـدواء يؤدي إلى ترخية أعضاء جسـده دون علاجه بشـكل ناجـع، علماً بأن الأسـير قبل اعتقاله لم يكن يعاني من أية مشـاكل صحية، لكن نتيجة لظروف اعتقالـه القاسـية والتحقيق معـه تدهور وضعه الصحي وبات يعاني من أمراض مزمنة.

كما يعاني الأسـير محمد أبو عيشة (59 عاماً) من مدينة الخليل، من وجود حصى بالمرارة تسـبب له المغص الحاد وإدارة معتقل "النقب" تكتفي بإعطائه المسكنات بدون علاجه، ويشـتكي أيضاً من ارتفاع نسـبة السـكر في الدم، ومن فترة أُصيب الأسـير أبو عيشـة بفيروس "كورونا"، واكتفـت إدارة سـجون الاحتلال بحجره لمدة أسـبوع بقسـم الحجر الوقائي داخل مستشـفى "الرملـة"، ومن ثـم نقلته إلى معتقل "ريمون" بدون علاجه، ولا يزال الأسير يعاني من مضاعفات بعد إصابته بالفيـروس، فهو يشـتكي مـن آلام حادة بالمفاصل والعضلات، وإدارة المعتقل لا تكترث لحاله.

أما الأسـير ثائر أبو سـندس (32 عاماً) من بلدة دورا جنوب الخليل، فيشتكي من الروماتيـزم، ومن إصابتـه بتهيج بجهاز المناعة، وهو مصاب بهذه الأمراض قبل اعتقاله، وبعد اعتقاله وزجه داخل معتقل "النقـب" طلب من الإدارة تزويده بأدوية بديلـة لكنها رفضت، كما رفضت تحويله لإجـراء فحوصـات لـه وعرضـه على طبيـب مختص لمتابعة حالتـه، علماً بأن وضعه الصحي يستدعي رعاية خاصة.

"هآرتس"، 27/4/2021

هيومن رايتس ووتش: "إسرائيل" ترتكب جرائم أبرتهايد واضطهاد في المناطق الفلسطينية

تتهم منظمة "Human Rights Watch" "إسرائيل" بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. وبحسب تقرير المنظمة، تحدَّد أفعال "إسرائيل"، بحسب القانون الدولي في لاهاي، كسياسة أبرتهايد واضطهاد ضد الفلسطينيين.

وهذه هي أول مرة تحدد فيها منظمة حقوق إنسان مؤثرة في العالم بصورة قاطعة أن السياسة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية هي جرائم من هذا النوع.

ورد في تقرير المنظمة الذي نُشر بتاريخ 27 أبريل 2021 تحت عنوان: "تجاوز العتبة: السلطات الإسرائيلية وجرائم الأبرتهايد والاضطهاد"، أن مكونات جرائم الأبرتهايد والاضطهاد موجودة كجزءٍ من سياسة إسرائيلية تشمل سيطرة اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين في شتى أنحاء "إسرائيل"، وفي الضفة وغزة والقدس الشرقية. يُضاف إلى هذا التوجه في هذه المناطق الثلاث قمع منهجي للفلسطينيين وأعمال غير إنسانية تُرتكب ضدهم، أمور تُشكل تراكمياً جريمة أبرتهايد.

ملخص التقرير

الباحث الرئيسي ومؤلف هذا التقرير هو مدير شؤون "إسرائيل" وفلسطين في هيومن رايتس ووتش عمر شاكر. كما وساهم باحثون آخرون في هيومن رايتس ووتش في البحث والكتابة. المحرر الرئيسي للتقرير هو مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإنابة في هيومن رايتس ووتش إريك غولدستين.

يعيش اليوم حوالي 6.8 مليون يهودي إسرائيلي و6.8 مليون فلسطيني في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن، وهي منطقة تشمل "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتكوّن هذه الأخيرة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. في معظم أنحاء هذه المنطقة، "إسرائيل" هي القوة الحاكمة الوحيدة؛ وهي تُمارس في باقي المناطق سلطة رئيسية، إلى جانب حكم ذاتي فلسطيني محدود. تمنح السلطات الإسرائيلية في هذه المناطق امتيازات بشكل ممنهج لليهود في أغلب مناحي الحياة، وتميّز ضدّ الفلسطينيين.

توضح كل من القوانين، والسياسات، وتصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين أن الهدف الرامي إلى إبقاءالهيمنة الإسرائيلية اليهودية على التركيبة السكانية، والسلطة السياسية، والأرض هو ما وجّه سياسة الحكومة منذ زمن طويل. لتحقيق هذا الهدف، عمدت السلطات بدرجات مختلفة من الشدة إلى نزع ممتلكات الفلسطينيين، وإخضاعهم، وعزلهم، وفصلهم قسراً بحكم هويتهم.

في بعض المناطق، بحسب ما يظهره التقرير، كان هذا الحرمان شديداً إلى درجة أنه يرقى إلى مستوى الفصل العنصري والاضطهاد، وهما جريمتان ضدّ الإنسانية.

هناك العديد من الافتراضات السائدة التي حجبت واقع التمييز الراسخ في حكم "إسرائيل" للفلسطينيين، ومنها اعتبار الاحتلال مؤقتاً، وأن "عملية السلام" ستضع حداً للانتهاكات الإسرائيلية قريباً، وأن الفلسطينيين يتحكمون حقاً في حياتهم في الضفة الغربية وغزة، وأنّ "إسرائيل" ديمقراطية قائمة على المساواة داخل حدودها.

مارست "إسرائيل" حكماً عسكرياً على جزءٍ من السكان الفلسطينيين طيلة تاريخها البالغ 73 عاماً باستثناء ستة أشهر فقط. مارست ذلك على الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين داخل "إسرائيل" من 1948 إلى 1966.

من 1967 إلى اليوم، حكمت فلسطيني

الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية. في المقابل، حكمت "إسرائيل" منذ تأسيسها جميع الإسرائيليين اليهود، ومنهم المستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية الاحتلال في 1967، بموجب قانون مدني فيه احترام أكبر للحقوق.

على مدى السنوات الـ 54 الماضية، سهّلت السلطات الإسرائيلية نقل اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنحتهم مكانة أعلى بموجب القانون مقارنة بالفلسطينيين الذين يعيشون في نفس المناطق في ما يتعلق بالحقوق المدنية، والوصول إلى الأرض، وحرية التنقل والبناء، ومنح حقوق الإقامة للأقارب.

رغم أن الفلسطينيين لديهم قدر محدود من الحكم الذاتي في أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنّ "إسرائيل" حافظت على سيطرة أساسية على الحدود، والمجال الجوي، وحركة الأشخاص والبضائع، والأمن، وسجل السكان بأكمله، وهو ما يُحدّد بدوره مسائل أخرى مثل: المكانة القانونية وأهلية الحصول على بطاقات الهوية.

عبّر مسؤولون إسرائيليون متعاقبون بوضوح عن نيتهم الحفاظ على هذه السيطرة إلى الأبد، ودعموا ذلك من خلال أفعالهم، بما فيها التوسع الاستيطاني المستمر طيلة "عملية السلام" منذ عقود.

قد يؤدي الضمّ الأحادي الجانب لأجزاء أخرى من الضفة الغربية، الذي تعهدت حكومة بنيامين نتنياهو بتنفيذه، إلى إضفاء طابع رسمي على واقع الهيمنة والقمع الإسرائيلي المنهجي السائد منذ فترة طويلة، دون تغيير واقع كون الضفة الغربية بأكملها محتلة بموجب القانون الدولي للاحتلال، بما فيها القدس الشرقية، التي ضمتها "إسرائيل" بشكل أحادي الجانب في 1967.
حدد القانون الجنائي الدولي جريمتين ضد الإنسانية لحالات التمييز والقمع المنهجيين: الفصل العنصري والاضطهاد. الجرائم ضدّ الإنسانية من أشنع الجرائم في القانون الدولي.

على مرّ السنين، فصل المجتمع الدولي مصطلح الفصل العنصري، "الأبارتهايد"، عن سياقه الأصلي في جنوب أفريقيا، وفرض حظراً عالمياً على ممارسته، واعترف به كجريمة ضدّ الإنسانية وفقاً للتعريفات المنصوص عليها في "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها" لسنة 1973 (اتفاقية الفصل العنصري) و"نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية" لسنة 1998 (نظام روما الأساسي).

جريمة الاضطهاد كجريمة ضدّ الإنسانية، والمنصوص عليها أيضاً في نظام روما الأساسي، والحرمان المتعمد والشديد من الحقوق الأساسية على أُسس عرقية، وإثنية، وغيرها، انبثقت عن محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتُعتبر إحدى أخطر الجرائم الدولية، بنفس خطورة الفصل العنصري.

دولة فلسطين هي دولة طرف في كل من نظام روما الأساسي واتفاقية الفصل العنصري. في فبراير/شباط 2021، قضت المحكمة الجنائية الدولية بأن ذلك يعني أن للمحكمة ولاية قضائية على الجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري أو الاضطهاد المرتكب في تلك المنطقة. في مارس 2021، أعلن مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق رسمي حول الوضع في فلسطين.

يُستخدم مصطلح الفصل العنصري بشكل متزايد فيما يتعلق بـ"إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن عادة على سبيل الوصف أو المقارنة وليس بالمعنى القانوني، وغالباً للتحذير من أنّ الوضع يسير في الاتجاه الخاطئ. على وجه الخصوص، أكد مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون وأمريكيون وأوروبيون، ومعلّقون إعلاميون بارزون وآخرون، أنه إذا استمرت سياسات "إسرائيل" وممارساتها تجاه الفلسطينيين على المسار نفسه، فإنّ الوضع، في الضفة الغربية على الأقل، سيشكّل فصلاً عنصرياً. يدّعي البعض أن الوضع الحالي يرقى إلى مصاف الفصل العنصري. غير أن قلة أجروا بحثاً قانونياً مفصلاً في جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد الدوليتين.

الفصل العنصري والاضطهاد الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين

هناك مجموعتان رئيسيتان تعيشان في "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم: الإسرائيليون اليهود والفلسطينيون. وهناك جهة واحدة ذات سيادة رئيسية تحكمهم، هي الحكومة الإسرائيلية.

نية إبقاء الهيمنة

الهدف المعلن للحكومة الإسرائيلية هو ضمان الحفاظ على هيمنة اليهود الإسرائيليين في كل مناطق "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.

في 2018، أقرّ "الكنيست" قانوناً ذا مكانة دستورية أكّد أن "إسرائيل" "دولة قومية للشعب اليهودي"، وأعلن أن حق تقرير المصير داخل تلك المنطقة "خاص بالشعب اليهودي"، واعتبر "الاستيطان اليهودي" قيمة وطنية. للحفاظ على سيطرة اليهود الإسرائيليين، اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسات تهدف إلى تخفيف ما وصفته علنا بـ "التهديد" الديمغرافي الذي يشكله الفلسطينيون.

شملت هذه السياسات الحد من السكان

الفلسطينيين ومن سلطتهم السياسية؛ ومنح حق التصويت فقط للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود "إسرائيل" كما كانت من 1948 إلى يونيو/حزيران 1967؛ والحد من قدرة الفلسطينيين على التنقل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "إسرائيل"، ومن أي مكان آخر في العالم إلى "إسرائيل" أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تم اتخاذ خطوات أخرى لضمان الهيمنة اليهودية، ومنها اعتماد الدولة لسياسة "فصل" الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة، التي حالت دون تنقل الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، و"تهويد" المناطق التي يسكنها عدد كبير من الفلسطينيين، بما في ذلك القدس وكذلك الجليل والنقب في "إسرائيل".

هذه السياسة، التي تهدف إلى تعزيز هيمنة الإسرائيليين اليهود على الأرض، جعلت غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المدن الإسرائيلية الرئيسية ذات الأغلبية اليهودية متمركزين في جيوب محاصرة ذات كثافة عالية وخدمات رديئة. كما أنها قيّدت حصولهم على الأرض والمسكن، بينما رعت نموّ التجمعات اليهودية القريبة.

الاضطهاد الممنهج والتمييز المؤسسي

لتنفيذ هدف الهيمنة، تُمارس الحكومة الإسرائيلية تمييزاً مُؤسسياً ضدّ الفلسطينيين. تختلف شدّة هذا التمييز بحسب القواعد المختلفة التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية من جهة في "إسرائيل"، ومن جهة أخرى في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يُمارَس الشكل الأشد من هذا التمييز.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي اعترفت بها "إسرائيل" كمنطقة واحدة تشمل الضفة الغربية وغزة، تُعامل السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين بشكل منفصل وغير متساوٍ مع المستوطنين اليهود الإسرائيليين.

وفي الضفة الغربية المحتلة، تُخضع "إسرائيل" الفلسطينيين إلى قانون عسكري قاسٍ، وتُطبق عليهم الفصل، وتُحظر دخولهم إلى المستوطنات إلى حد كبير.

أما في قطاع غزة المحاصر، فتفرض "إسرائيل" إغلاقاً شاملاً ما يقيّد بشدة حركة الأشخاص والبضائع. في القدس الشرقية التي ضمتها "إسرائيل" (والتي تعتبرها جزءاً من أراضيها السيادية، لكنها تبقى بموجب القانون الدولي منطقة محتلة)، تمنح "إسرائيل" للغالبية العظمى من مئات آلاف الفلسطينيين

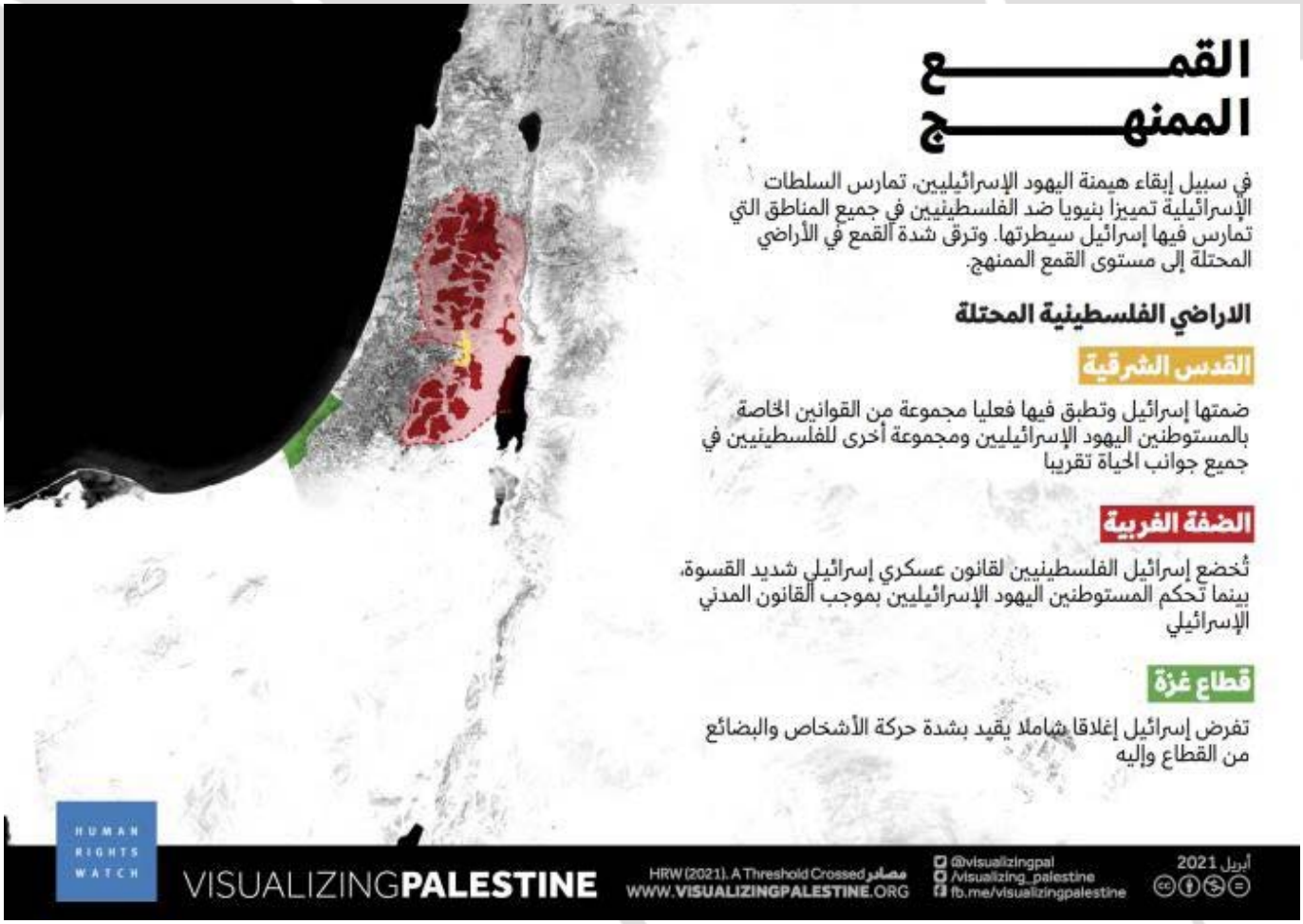

الذيـن يعيشـون هنـاك وضعـاً قانونيـاً يُضعـف حقوقهـم في الإقامـة من خلال ربط هذه الحقـوق بعلاقة الفرد بالمدينة، من بين عوامل أخـرى. يرقى هذا النوع من التمييز إلى التمييز المنهجي.

في "إسـرائي"ل، والتي تعتبرها الغالبية العظمـى من الـدول أنها تشـمل المنطقة المحددة بحدود ما قبل 1967، أدى نظام المواطنة المزدوج والتفريق بين الجنسية والمواطنـة إلـى وضع الفلسـطينيين في مكانة أدنى من اليهود الإسرائيليين بحكم القانون.

على خلاف الفلسـطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، يحق للفلسطينيين الذين يعيشون في "إسرائيل" التصويـت والمشـاركة فـي الانتخابات الإسرائيلية، إلا أن هذه الحقوق لا تمكّنهم من التغلّب على التمييز المؤسسـي الذي تمارسه بحقهم الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك القيود الواسعة على الوصول إلى الأراضـي التـي صودرت منهـم، وهدم المنـازل، والحظر الفعلي على لمّ شـمل العائلات.

تجزئة السكان الفلسطينيين، الذي يُنفذ في جزءٍ منه بشـكل متعمد مـن خلال القيود المفروضة على الحركة والإقامة، يعزّز تنفيـذ هدف الهيمنة ويسـاعد فـي إخفاء الحقيقـة المتمثلـة في أن نفـس الحكومة الإسرائيلية تقمع نفس المجموعة السكانية الفلسـطينية، بدرجات مختلفة في مناطق مختلفة، لصالح نفس المجموعة المهيمنة، المكونة من اليهود الإسرائيليين.

الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية

عملاً بهذه السياسـات، ارتكبت السلطات الإسـرائيلية مجموعـة مـن الأفعـال اللاإنسـانية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، ومنها فرض قيود شـاملة على حركـة 4.7 مليـون فلسـطيني هنـاك؛ ومصـادرة الكثير من أراضيهم؛ وفرض ظـروف قاسـية، مثـل الرفـض القاطع لتصاريـح البنـاء فـي أجـزاء كبيرة من الضفة الغربية، ما جعل آلاف الفلسطينيين يغادرون منازلهـم في أوضاع ترقى إلى النقـل القسـري؛ وحرمـان مئـات آلاف الفلسـطينيين وأقاربهم من حقوق الإقامة بسـبب تواجدهم فـي الخارج عنـد بداية الاحتلال سـنة 1967 أو غيابهم لفترات مطولة فـي العقدين الأولين من الاحتلال أو نتيجة للتجميد الفعلي للمّ شمل العائلات فـي العقدين الأخيريـن؛ وتعليق الحقوق المدنيـة الأساسـية، مثـل حريـة التجمع وتكوين الجمعيات، ما حرم الفلسـطينيين مـن فرصـة أن يكـون لهم صـوت في مجموعة واسـعة من المسائل التي تؤثر على حياتهم اليومية ومستقبلهم.
العديد من هذه الانتهاكات، ومنها الرفض

القاطع لتصاريح البناء، والإلغاء الجماعي للإقامة أو تقييدها، ومصادرة الأراضي على نطاق واسع، ليس لها مبررات أمنية مشروعة. أما الانتهاكات الأخرى، مثل القيود المفروضة على التنقل والحقوق المدنية، فلا تحقق أي توازن معقول بين المخاوف الأمنية ومدى خطورة انتهاكات الحقوق الأساسية.

منذ تأسيس دولة "إسرائيل"، مارست الحكومة أيضاً تمييزاً منهجياً ضدّ الفلسطينيين وانتهكت حقوقهم داخل حدود الدولة ما قبل 1967، بما في ذلك رفض السماح للفلسطينيين بالوصول إلى ملايين الدونمات من الأراضي (ألف دونم يساوي مائة هكتار، أو حوالي 250 فدان أو 1 كيلومتر مربع) التي صودرت منهم. في منطقة النقب، جعلت هذه السياسات من شبه المستحيل بالنسبة إلى عشرات آلاف الفلسطينيين العيش بشكل قانوني في المجتمعات التي عاشوا فيها على مدى عقود. إضافة إلى ذلك، ترفض السلطات الإسرائيلية السماح لأكثر من 700 ألف فلسطيني ممن فرّوا أو طردوا في 1948 وذرّياتهم من العودة إلى "إسرائيل" أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرضت قيوداً شاملة على الإقامة القانونية، ما منع الكثير من الأزواج الفلسطينيين وعائلاتهم من العيش معاً في "إسرائيل".

السعي وراء أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من الفلسطينيين

سعت السياسة الإسرائيلية إلى هندسة وتوسيع عدد اليهود والأراضي المتاحة لهم في "إسرائيل" وأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تطمع فيها الحكومة الإسرائيلية للاستيطان اليهودي. في الوقت نفسه، تسعى السياسة الإسرائيلية من خلال تقييد حقوق الإقامة للفلسطينيين إلى تقليص عدد الفلسطينيين والأراضي المتاحة لهم في تلك المناطق. مستوى القمع هو أكثر حدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع أنه غالباً ما يمكن العثور على جوانب أقل حدة لسياسات مماثلة داخل "إسرائيل".

في الضفة الغربية، صادرت السلطات أكثر من مليونَي دونم من الأراضي من الفلسطينيين، ما يشكل أكثر من ثلث الضفة الغربية، منها عشرات آلاف الدونمات التي تقر بأنها بملكية خاصة تعود إلى فلسطينيين. أحد التكتيكات الشائعة الذي استخدمته هو إعلان الأراضي، ومنها ملكيات خاصة تعود إلى فلسطينيين، كـ "أراضي دولة". قدّرت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية الأراضي التي حددتها الحكومة الإسرائيلية كأراضي دولة بـ 1.4 مليون دونم، أي حوالي ربع الضفة الغربية.

وجدت الحركة أيضاً أن أكثر من

30% من الأراضي التي استخدمت لصالح المستوطنات اعترفت الحكومة الإسرائيلية بكونها ملكية خاصة للفلسطينيين. من بين أكثر من 675 ألف دونم من أراضي الدولة التي خصصتها السلطات الإسرائيلية للاستخدام من قبل أطراف ثالثة في الضفة الغربية، تم تخصيص أكثر من 99% منها للاستخدام من قبل مدنيين إسرائيليين، بحسب بيانات الحكومة.

الاستيلاء على الأراضي من أجل المستوطنات والبنية التحتية التي تخدم المستوطنين بشكل أساسي، تسبب في تمركز الفلسطينيين في الضفة الغربية في"165 جزيرة تشكّل أقاليم مفصولة ومشلولة"، بحسب "بتسيلم".

جعلت السلطات الإسرائيلية أيضاً شبه مستحيل على الفلسطينيين في "المنطقة ج"، التي تشكّل حوالي 60 % من الضفة الغربية والتي وضعتها "اتفاقيات أوسلو" تحت سيطرة "إسرائيل"، وكذلك الذين يعيشون في القدس الشرقية، الحصول على تصاريح بناء.

على سبيل المثال، وافقت السلطات في المنطقة "ج" على أقل من 1.5% من طلبات البناء التي قدمها فلسطينيون ما بين 2016 و2018 – ما مجموعه 21 – وهو عدد أصغر 100 مرة من عدد قرارات الهدم الصادرة في نفس الفترة، بحسب بيانات رسمية.

هدمت السلطات الإسرائيلية أيضاً الآلاف من ممتلكات الفلسطينيين في هذه المناطق لعدم حصولها على تراخيص، ما تسبب في تهجير آلاف العائلات.

في المقابل، وبحسب حركة السلام الآن، بدأت السلطات الإسرائيلية في بناء أكثر من23,696 وحدة سكنية بين 2009 و2020 في المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة "ج"، وهو ما ينتهك حظر نقل مواطني سلطة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي. قيام قوة الاحتلال بنقل السكان المدنيين إلى أراضٍ محتلة ينتهك "اتفاقية جنيف الرابعة".

تنبثق هذه السياسات عن خطط طويلة الأمد للحكومة الإسرائيلية. مثلاً، دعت "خطة دروبلس" لسنة 1980، التي وجّهت سياسة الاستيطان الحكومية في الضفة الغربية في ذلك الوقت وارتكزت على خطط سابقة، السلطات إلى "الاستيطان في الأراضي الواقعة بين مراكز الأقليات [العربية] والمناطق المحيطة بها"، مشيرة إلى أن ذلك "سيصعّب على الفلسطينيين خلق امتداد جغرافي ووحدة سياسية" و"سيزيل أي أثر للشك في نيتنا للسيطرة على يهودا والسامرة إلى الأبد".

في القدس، حدّدت خطة الحكومة للبلدية، بما في ذلك غرب المدينة وشرقها المحتل، هدف "الحفاظ على أغلبية يهودية متينة في المدينة"، والعمل على تركيبة ديمغرافية "قوامها 70% يهود و30% عرب" – قبل أن تُعدّل ذلك في وقت لاحق لتصبح النسبة 60:40، بعد أن أقرّت السلطات بأن "هذا الهدف غير قابل للتحقق" في ضوء "الاتجاه الديمغرافي".

نفذت الحكومة الإسرائيلية أيضاً عمليات استيلاء تمييزية على أراض داخل "إسرائيل"، حيث اعتمدت على آليات مختلفة للاستيلاء على 4.5 مليون دونم على الأقل من أراضي الفلسطينيين، بحسب مؤرّخين، وهو ما يتراوح بين 65 و75% من مجموع الأراضي التي كانت بملكيّة الفلسطينيين قبل 1948، وبين 40 و60% من مجموع الأراضي التي كانت بملكيّة الفلسطينيين ممن بقوا هناك بعد 1948، وأصبحوا مواطنين إسرائيليين. أعلنت السلطات في السنوات الأولى من عمر الدولة أراضي المهجّرين الفلسطينيين "أراضي غائبين" أو "مناطق عسكرية مغلقة"، ثم استولت عليها وحولتها إلى أراضي دولة وشيدت تجمعات يهودية فوقها. تواصل السلطات منع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي التي صودرت منهم.

وجد تقرير أنجز بتكليف من الحكومة عام 2003 أن "أنشطة المصادرة سُخرت بشكل واضح وصريح لصالح الأغلبية اليهودية" وأن أراضي الدولة، التي تشكل 93% من جميع الأراضي في "إسرائيل"، تخدم فقط "الاستيطان اليهودي". منذ 1948، سمحت الحكومة بإنشاء أكثر من 900 "بلدة يهودية" في "إسرائيل"، لكنها سمحت فقط لعدد قليل من القرى والبلدات التي خططت لها الحكومة للفلسطينيين، والتي أنشئت إلى حدّ كبير بهدف تركيز التجمعات البدوية المهجرة التي كانت تعيش في النقب.

مصادرة الأراضي وغيرها من سياسات الأراضي التمييزية في "إسرائيل" تحصل في السلطات المحليّة الفلسطينية داخل "إسرائيل"، مما يحرمها من فرص التوسع الطبيعي التي تحظى بها البلديات اليهودية. الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين، الذين يشكلون نحو 19% من سكان "إسرائيل"، تعيش في هذه البلديات، التي لها نفوذ فيها على ما يقدر بأقل من 3% من جميع الأراضي داخل "إسرائيل".

بينما يستطيع الفلسطينيين داخل "إسرائيل" التنقل بحرية، ويعيش بعضهم في "مدن مختلطة"، مثل حيفا، وتل أبيب - يافا، وعكا، إلا أن القانون الإسرائيلي يسمح للبلدات باستبعاد السكان المحتملين على أساس عدم توافقهم مع "نسيجها الاجتماعي الثقافي". بحسب دراسة أعدها أستاذ في "التخنيون – معهد "إسرائيل" التكنولوجي" في حيفا، هناك أكثر من 900 مدينة يهودية صغيرة، بما فيها "كيبوتسات " (تعاونيات زراعية

يهودية)، في كل أنحاء "إسرائيل" يُمكنها تقييد من يمكنه العيش فيها. ليس هناك أي فلسطينيين في هذه المدن. في النقب في "إسرائيل"، رفضت السلطات الإسرائيلية الاعتراف قانونيًا بـ 35 بلدة وقرية بدوية فلسطينية، ما يجعل من المستحيل لنحو 90 ألف شخص العيش بطريقة قانونية في التجمعات التي كانوا قد عاشوا فيها منذ عقود. بدلاً من ذلك، سعت السلطات إلى تركيز التجمعات البدوية في بلدات وقرى أكبر معترف بها من أجل توسيع الأراضي المتاحة للتجمعات اليهودية، كما هو مبيّن في الخطط الحكومية وتصريحات المسؤولين.

يعتبر القانون الإسرائيلي كل المباني في هذه القرى غير المعترف بها غير قانونية، وقد رفضت السلطات ربط معظمها بالشبكات الوطنية للكهرباء أو المياه، أو حتى توفير البنى التحتية الأساسية، مثل الطرقات المعبّدة أو شبكات الصرف الصحي.

لا تظهر هذه التجمعات السكانية على الخرائط الرسمية، وأغلبها لا توجد فيها منشآت تعليمية، ويعيش سكانها في خوف دائم من هدم منازلهم. هدمت السلطات الإسرائيلية أكثر من عشرة آلاف منزل للبدو في النقب ما بين 2013 و2019، بحسب بيانات حكومية. كما وجرفت أيضاً قرية العراقيب غير المعترف بها، والتي طعن أهاليها في مصادرة أراضيهم، 185 مرة.

نفذت السلطات هذه السياسات وفقاً لخطط الحكومة منذ السنوات الأولى لقيام الدولة، والتي دعت إلى تقييد التجمعات البدو من أجل ضمان أراضٍ مناسبة لتوطين اليهود. قبل عدة أشهر من توليه منصب رئيس الوزراء في ديسمبر 2000، أعلن آرييل شارون أن بدو النقب "يقضمون احتياطي أراضي البلاد"، وهو ما وصفه بـ "الظاهرة الديمغرافية". كرئيس وزراء، استمر شارون في متابعة خطّة بمليارات الدولارات سعت بكل وضوح إلى زيادة السكان اليهود في مناطق النقب والجليل في "إسرائيل"، وهي مناطق ذات عدد كبير من السكان الفلسطينيين. وصف نائبه شمعون بيريس الخطة لاحقاً بأنها "معركة من أجل مستقبل الشعب اليهودي".

رغبة شارون في تهويد النقب، وكذلك الجليل، كانت على خلفية قرار الحكومة بسحب المستوطنين اليهود من غزة. بعد إنهاء الاستيطان هناك، بدأت "إسرائيل" في معاملة غزة بشكل فعلي كولاية إقليمية يُمكن اعتبار سكانها خارج الحسابات الديمغرافية لليهود والفلسطينيين الذين يعيشون في "إسرائيل" والغالبية العظمى للأراضي الفلسطينية المحتلة – الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية – التي تنوي "إسرائيل" الاحتفاظ بها.

أقر المسؤولون الإسرائيليون في ذلك الوقت بالأهداف الديمغرافية لهذه الخطوة. في خضم العمل على إخلاء المستوطنين من غزة، قال شارون في خطاب موجّه إلى الإسرائيليين في أغسطس/آب 2005: "لا يمكننا أن نتشبث بغزة إلى الأبد. أكثر من مليون فلسطيني يعيشون هناك، ويضاعفون أنفسهم كل جيل". في الشهر نفسه، قال بيريز: "نحن ننسحب من غزة بسبب الديموغرافيا".

رغم سحب مستوطنيها وقواتها البرية، ظلّت "إسرائيل" القوّة العليا في غزة بأساليب مختلفة، حيث هيمنت بوسائل أخرى، وبالتالي تبقى التزاماتها القانونية كقوة احتلال، مثلما خلصت إلى ذلك "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" و"الأمم المتحدة"، من بين جهات أخرى.

والأهم من ذلك أن "إسرائيل" تمنع الفلسطينيين الذين يعيشون هناك (مع استثناءات محدودة فقط) من المغادرة من معبر إيريز الذي تسيطر عليه، وفرضت "سياسة فصل" رسمية بين غزة والضفة الغربية، رغم أن "إسرائيل" اعترفت في إطار اتفاقيات أوسلو بأن هاتين المنطقتين من الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكلان "وحدة جغرافية واحدة".

حظر السفر المعمّم، الذي ظلّ سارياً منذ 2007، وقلّص السفر إلى خارج غزة حتى صار جزءاً صغيراً مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، لا يستند إلى تقديرات أمنية فردية ولا يستجيب إلى أي اختبار معقول لموازنة المخاوف الأمنية مع الحق في حرية التنقل لأكثر من مليونَيْ شخص.

فرضت السلطات أيضاً قيوداً مشددة على دخول وخروج البضائع من غزة وإليها، ما تسبب في قطعها فعلياً عن العالم الخارجي، لا سيما في ظل إغلاق مصر لحدودها أيضاً. هذه القيود ساهمت في الحدّ من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتدمير الاقتصاد، وجعلت 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية. اضطرت العائلات في غزة في السنوات الأخيرة إلى العيش من دون الكهرباء التي تُنتج مركزياً لما يتراوح بين 12 و20 ساعة يومياً. المياه أيضاً نادرة للغاية. تعتبر الأمم المتحدة أن 96% من إمدادات المياه في غزة "غير صالحة للاستهلاك البشري".

داخل الضفة الغربية أيضاً، تمنع السلطات الإسرائيلية حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية من الدخول إلى مناطق مثل القدس الشرقية، والأراضي خلف جدار الفصل، والمناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنات والجيش، ما لم يحصلوا على تصاريح صعبة المنال. كما وضعت السلطات تقريباً 600 حاجز دائم، الكثير منها بين التجمعات الفلسطينية، والتي تتسبب في تعطيل الحياة اليومية للفلسطينيين. في تناقض حاد مع ذلك، تسمح السلطات للمستوطنين اليهود بالحركة بشكل حر ضمن الجزء الأكبر من الضفة الخاضع لسيطرتها

الحصرية، وكذلك من وإلى "إسرائيل"، على طرقات تم تشييدها لتسهيل تنقلهم وإدماجهم في كل جوانب الحياة في "إسرائيل".

الاعتبارات الديمغرافية لها دور مركزي في سياسة الفصل التي تعتمدها "إسرائيل" بين الضفة الغربية وغزة. على وجه الخصوص، في الحالات النادرة التي تسمح فيها بالتنقل بين جزأي الأراضي المحتلة، تسمح السلطات غالباً بالتنقل في اتجاه غزة، وبالتالي تُسهل تدفق السكان بعيداً عن المنطقة التي تروّج فيها بنشاط للاستيطان اليهودي. تنص السياسات الرسمية للجيش الإسرائيلي على أن سكان الضفة الغربية يستطيعون التقدم بطلب لـ "إعادة التوطين الدائم في قطاع غزة لأي سبب يُعتبر إنساني (عادة لـمّ شمل العائلة)"، لكن سكان غزة لا يستطيعون الاستقرار في الضفة الغربية إلا "في الحالات النادرة جداً"، المرتبطة عادة بلم شمل العائلة.

في هذه الحالات، تكون السلطات مكلفة بالعمل على إعادة توطين الزوجين في غزة عند الموافقة على لم شمل العائلة. تبرز البيانات الرسمية أن "إسرائيل" لم توافق على إعادة توطين أي شخص من سكان غزة في الضفة الغربية، باستثناء عدد محدود من الأشخاص الذين قدموا التماسات للمحكمة العليا بين 2009 ومارس/آذار 2017، بينما سمحت للعشرات من سكان الضفة الغربية بالانتقال إلى غزة بشرط التوقيع على تعهد بعدم العودة إلى الضفة.

إلى جانب سياسة الإغلاق، لطالما استخدمت السلطات الإسرائيلية وسائل قمعية وعشوائية أثناء الأعمال العدائية والاحتجاجات في غزة. منذ 2008، شنّ الجيش الإسرائيلي ثلاث هجمات عسكرية واسعة النطاق على غزة في سياق الأعمال العدائية مع الجماعات الفلسطينية المسلحة. كما يظهر في التقرير، هذه الهجمات شملت على ما يبدو غارات متعمدة على المدنيين والبنى التحتية المدنية، وقتلت أكثر من ألفي مدني.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت القوات الإسرائيلية بانتظام النار على المتظاهرين الفلسطينيين وغيرهم ممن يقتربون من السياج الفاصل بين غزة و"إسرائيل" في أوضاع لم يكونوا يشكلون فيها تهديداً وشيكاً للحياة، ما أسفر عن مقتل 214 متظاهراً في 2018 و2019 فقط، مع إصابة آلاف آخرين. تنبع هذه الممارسات من نمط استمر لعقود من الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة لقمع الاحتجاجات والاضطرابات، فكانت له تكلفة مدنية باهظة.

رغم تكرار مثل هذه الحوادث على مرّ السنين، لم تعتمد "إسرائيل" تكتيكات إنفاذ قانون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الخلاصة

تحرم السلطات الإسرائيلية ملايين الأشخاص من حقوقهم الأساسية بحكم هويتهم كفلسطينيين. هذه السياسات والممارسات المنهجية القائمة منذ أمد طويل تحصر الفلسطينيين في مناطق ضيقة، وتجردهم من ممتلكاتهم، وتشتتهم قسراً، وتهمشهم، وتسبب لهم المعاناة بطرق أخرى.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشكل القيود على التنقل، ومصادرة الأراضي، والنقل القسري، والحرمان من المكانة القانونية والجنسية، والتعليق الجماعي للحقوق المدنية "أفعالاً لاإنسانية" منصوصاً عليها في اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي. بموجب كل من المعيارين القانونيين، فإن الأفعال اللاإنسانية عندما تُرتكب في ظل قمع منهجي وبنيّة الحفاظ على الهيمنة تشكل جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية. عندما تجتمع هذه السياسات والممارسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي تحرم الفلسطينيين بشدة وعلى نطاق واسع ومنهجي من حقوق الإنسان الأساسية، منها الإقامة، والملكية الخاصة، والحصول على الأراضي والخدمات والموارد. عندما تُرتكب بنية تمييزية، على أساس هوية الضحايا كجزء من فئة أو جماعة، فإنها ترقى إلى جريمة الاضطهاد المرتكبة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي والقانون الدولي العرفي.

بمعزل عن الأفعال اللاإنسانية التي تُرتكب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تنتهك الحكومة الإسرائيلية حقوق الفلسطينيين داخل "إسرائيل" بسبب هويتهم، بما يشمل الإجراءات التي جعلت من المستحيل تقريباً على عشرات آلاف البدو الفلسطينيين المقيمين في النقب العيش بشكل قانوني في قراهم؛ وحرمان مئات آلاف الفلسطينيين من القدرة على الوصول إلى الأراضي المصادرة منهم على مر التاريخ أو استخدامها؛ وفعلياً منع المواطنين والمقيمين من الحصول على إقامة قانونية طويلة الأمد، ما يحرمهم من العيش بشكل دائم في "إسرائيل" مع أزواج من الضفة الغربية وغزة؛ وحرمان الفلسطينيين الذين فروا أو طُردوا من ديارهم في الأحداث التي رافقت إقامة الدولة من حق الإقامة. هذه الانتهاكات مستمرة، ولا يوجد مؤشر على أن السلطات حققت مع أي شخص ضالع في ارتكابها، ناهيك عن محاسبته.

التوصيات

هذه التوصيات نابعة من النتائج التي خلصت إليها "هيومن رايتس ووتش" بأن السلطات الإسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالفصل العنصري والاضطهاد. وجدت هيومن رايتس ووتش أن الحكومة الإسرائيلية عملت بنيّة الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر

عليها. اقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية المرتكبة ضدهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. عندما تجتمع هذه العناصر معاً، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري. كما ترتكب السلطات الإسرائيلية الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالاضطهاد على أساس نية التمييز الكامنة وراء معاملة "إسرائيل" للفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إلى دولة "إسرائيل"

- تفكيك جميع أشكال القمع والتمييز المنهجيَّين التي تعطي امتيازات لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، وتنتهك حقوق الفلسطينيين بهدف ضمان هيمنة اليهود الإسرائيليين، وإنهاء اضطهاد الفلسطينيين، بما يشمل إنهاء السياسات والممارسات التمييزية في مجالات عدة مثل إجراءات المواطنة والجنسية، وحماية الحقوق المدنية، وحرية التنقل، وتخصيص الأراضي والموارد، والحصول على المياه والكهرباء والخدمات الأخرى، ومنح تصاريح البناء.
- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن الحماية الواجبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي.
- وقف بناء وتوسيع المستوطنات، وتفكيك المستوطنات الموجودة وإعادة المواطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى داخل حدود "إسرائيل" المعترف بها دولياً.
- إنهاء منع السفر الشامل من غزة وإليها والسماح بتنقل الأشخاص من غزة وإليها بحرية، ولا سيما بين غزة والضفة الغربية وغزة والخارج، وعدم إخضاعهم لما يتعدى الفحص الأمني والتفتيش الجسدي بشكل فردي لأغراض أمنية.
- السماح للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنقل بحرية إلى القدس الشرقية، وعدم إخضاعهم لما يتعدى الفحص الأمني والتفتيش الجسدي بشكل فردي لأغراض أمنية.
- إنهاء التمييز في تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط، وتصاريح البناء، والبناء التي تُخضع الفلسطينيين لرفض التصاريح وأوامر الهدم بشكل تمييزي.
- إتاحة حصول الفلسطينيين بشكل عادل على الأراضي، والمساكن، والخدمات الأساسية.
- تفكيك أجزاء جدار الفصل المبنية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وليس على طول الخط الأخضر.
- إلغاء القوانين والأحكام القانونية التمييزية وإقرار تشريعات مبنية على مبدأ المساواة وتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، منها:
  - قانون المواطنة والدخول إلى "إسرائيل" (أمر الساعة – 2003"، والذي يسمح للمواطنين والمقيمين الإسرائيليين بالحصول على وضع قانوني لأزواجهم غير الإسرائيليين، دون أن ينطبق ذلك على الأزواج من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إنهم، مع استثناءات قليلة، مستبعدين صراحة بموجب هذا القانون.
  - أحكام "قانون لجان القبول لعام 2011" التي تسمح فعلياً لسكان البلدات الصغيرة داخل "إسرائيل" بالتمييز ضد السكان المحتملين على أساس العرق أو الإثنية أو الأصل القومي.
  - أحكامٌ في "قانون أساس: "إسرائيل" بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي" تميز بين اليهود وغير اليهود فيما يتعلق بحق تقرير المصير والسكن.
- إزالة القيود التعسفية على حقوق الإقامة للفلسطينيين سكان القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وعائلاتهم، بما في ذلك عن طريق وقف الممارسة التي تقضي بإلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية، وإنهاء التجميد الفعلي لطلبات لمّ شمل العائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2000، والسماح للفلسطينيين بإعادة التوطين في أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيل عناوينهم الجديدة.
- الاعتراف بحق الفلسطينيين الذين فروا أو طردوا من ديارهم عام 1948 وأبنائهم وأحفادهم بدخول "إسرائيل" والإقامة في المناطق التي كانوا يعيشون فيها هم أو عائلاتهم واحترام هذا الحق، كما أوضحت هيومن رايتس ووتش في سياسة منفصلة تحدد أيضاً خيارات دمجهم في مكان وجودهم أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة توطينهم في مكان آخر.
- التعاون مع توصيات هيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان والالتزام بها.
- المصادقة على "نظام روما الأساسي" وإدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري، في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في هذه الجرائم ومقاضاتهم.

إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية

- التحقيق بشأن المتورطين بشكل

موثوق في الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد، وملاحقة هؤلاء الأشخاص.

إلى أعضاء الأمم المتحدة

- إنشاء لجنة تحقيق دولية من خلال الأمم المتحدة للتحقيق في التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة و"إسرائيل". يجب أن يكون التحقيق مفوضاً لتحديد وتحليل الوقائع، وعند الاقتضاء، تحديد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد، بهدف ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات، إضافة إلى جمع الأدلة المتعلقة بالانتهاكات والحفاظ عليها لاستخدامها في المستقبل من قبل مؤسسات قضائية ذات مصداقية. يجب أن يكون تفويض التحقيق واسعاً بما يكفي لتغطية دور الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الشركات والمسؤولون في الدول الأخرى.
- إنشاء لجنة متابعة خاصة من خلال الأمم المتحدة تضم ممثلي الدول الأعضاء لتقييم نتائج لجنة التحقيق الدولية، والمراجعة المنتظمة للامتثال لتوصيات لجنة التحقيق، والتوصية بمزيد من الإجراءات حسب الحاجة.
- في ضوء الجمود في هذه القضية في مجلس الأمن الدولي، ينبغي التوصية بأن تفرض الدول الأعضاء وتكتلات الدول تدابير أحادية الجانب في شكل عقوبات موجهة، منها منع السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والكيانات المتورطين بشكل موثوق في جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد؛ ووضع شروط أحادية تربط مبيعات الأسلحة والمساعدة الأمنية لـ"إسرائيل" بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد؛ وإخضاع الاتفاقيات، وخطط التعاون، وجميع أشكال التجارة والتعامل مع "إسرائيل" للعناية الواجبة المعززة لكشف تلك التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وحيثما يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم في تسهيل هاتين الجريمتين الخطيرتين.
- استحداث منصب من خلال الأمم المتحدة لمبعوث عالمي من الأمم المتحدة لجريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري مع تفويض بالدعوة إلى إنهاء هاتين الجريمتين وتحديد الخطوات التي على الدول والمؤسسات القضائية اتخاذها للملاحقة بشأنهما. بمجرد استحداث المنصب، ينبغي الطلب من مجلس الأمن الدولي دعوة المبعوث للمشاركة في جلسات إحاطة فصلية حول الوضع في الشرق الأوسط.

إلى جميع الدول

- إصدار بيانات رسمية فردية وجماعية تعبر عن القلق بشأن ارتكاب "إسرائيل" جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إخضاع الاتفاقيات وخطط التعاون وجميع أشكال التجارة والتعامل مع "إسرائيل" للعناية الواجبة المعززة، لكشف تلك التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين، والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وحيثما يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم مباشرة في تسهيل هذه الجرائم الخطيرة.
- فرض عقوبات موجهة، منها منع السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والكيانات المسؤولين عن استمرار ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد.
- فرض شروط تربط بيع الأسلحة والمساعدات العسكرية والأمنية إلى "إسرائيل" بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكابها جريمتَيْ الفصل العنصري والاضطهاد.
- إدراج الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في هاتين الجريمتين ومقاضاتهم.
- التحقيق بشأن الأشخاص المتورطين بشكل موثوق في جريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري وملاحقتهم بموجب الولاية القضائية العالمية وبما يتماشى مع القوانين الوطنية.

النظر في دعوة "إسرائيل" في المنشورات، والتقارير، والمواقف السياسية إلى منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حقوق مدنية مساوية على الأقل لتلك التي تمنحها لمواطنيها، وتقييم سلوك "إسرائيل" على هذا الأساس، كما أوضحت هيومن رايتس ووتش في تقرير منفصل.

— — — — — —

الدنمارك.. وقفة تضامنية لدعم صمود أبناء القدس المحتلة

شارك العشرات من أبناء الجالية الفلسطينية والعربية والإسلامية، في وقفة تضامن وسط العاصمة الدنماركية كوبنهاغن؛ دعماً لأبناء الشعب الفلسطيني في القدس المحتلة، الذين

يتصدون لجنود الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

ورفع المشاركون في الوقفة التي دعت إليها الجمعيات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في كوبنهاغن علم فلسطين، واللافتات والشعارات التي تؤكد عروبة القدس ودعم صمود نسائها وأطفالها ورجالها وشيوخها.

وأكد سفير دولة فلسطين لدى الدنمارك مانويل حساسيان، أنه لا انتخابات بدون القدس، مطالباً الدنمارك بالوقوف بحزم لدعم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وإجبار الاحتلال على وقف اعتداءاته بحق المدينة المقدسة وأهلها.

وأكد التمسك بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، داعياً الجاليات إلى الاستمرار في الفعاليات الداعمة والمساندة للقدس.

من ناحيتهم، حيّا ممثلو الجمعيات الفلسطينية في كوبنهاغن، أبناء الشعب الفلسطيني في حراكهم الوطني المستمر والمتجدد في الدفاع عن حقوقنا المشروعة والثابتة والعادلة في تقرير المصير والعودة والتحرر والاستقلال، مؤكدين التضامن المطلق مع مدينه القدس وسائر الأراضي المحتلة.

— — — — — —

"أونروا" تطلق منصة تعليمية رقمية للاجئين الفلسطينيين

أعلنت منظمة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، عن إطلاق منصة تعليمية رقمية للطلبة الفلسطينيين من أبناء اللاجئين في الشرق الأوسط، وذلك لضمان انتظام تعليمهم في حالات الطوارئ ومن ضمنها جائحة "كورونا".

وأوضحت المنظمة في بيان، نُشر على موقعها الرسمي، أن "المنصة التعليمية الجديدة تم تصميمها لتسهيل تعليم ما يقرب من 540 ألف فتاة وصبي من اللاجئين الذين يدرسون في 711 مدرسة تابعة لها في الشرق الأوسط".

وأشارت إلى أن المنصة تهدف لخدمة الطلبة: "في حالات الطوارئ، مثل جائحة كوفيد19- أو فترات النزاع المسلح، والتي يكون فيه أطفال لاجئي فلسطين غالباً غير قادرين جسدياً على الوصول إلى مدارسهم، مما يعرضهم لخطر انقطاع تعليمهم".

وبيّنت أن الهدف من المنصة التعليمية ضمان استمرارية التعلم، وكذلك تسهيل تزويد طلاب الأونروا (وأولياء أمورهم) بإمكانية الوصول إلى مواد التعلم الذاتي المناسبة للعمر وذات الصلة والآمنة والتي تتماشى مع قيم الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية، بحسب البيان.

وأشارت إلى أن هذه المنصة تُعد الأولى من نوعها بالنسبة للوكالة، وهي تُوفر نظاماً آمناً يمكن الوصول إليه ومراقباً مركزياً للمعلمين والإداريين لتحميل واستضافة المواد التعليمية المخصصة عبر الصف، والموضوع، والبلد المضيف.

وقال القائم بأعمال مدير التعليم في الأونروا موريتز بيلاغر، في البيان ذاته: "إن منصة الأونروا الرقمية الجديدة للتعلم عن بعد ضرورية لمواصلة التعلم في أوقات الأزمات"، مؤكداً أنه سيتم: "صيانته ومراقبته بانتظام من قبل برنامجنا التعليمي من الآن فصاعداً".

واستدرك بالقول: "لكن لا يزال الآلاف من طلاب الأونروا يُعانون من عدم المساواة في الوصول إلى الأدوات والبنية التحتية، وخاصة الاتصال الموثوق بالإنترنت، وهو أمر ضروري للنجاح في القرن الحادي والعشرين".

وتأسست "أونروا" بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1949، لتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الأردن، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وتقدم خدماتها حالياً لنحو 5.4 ملايين لاجئ.

الاحتلال حوّل أراضي الفلسطينيين مكبا لنفاياته الخطرة

اتهم مركز "أبحاث الأراضي" التابع لجمعية الدراسات العربية بمدينة القدس المحتلة، سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل أراضي الفلسطينيين مكباً لنفاياته وبالذات الخطرة منها.

وأوضح المركز، في بيان له، بتاريخ 22 أبريل 2021، بمناسبة يوم الكرة الأرضية الذي يصادف 22 أبريل من كل عام، أن هذه النفايات أُقيمت على الأراضي الخاصة دون مراعاة للحقوق.

وأضاف "العام الماضي عام كورونا كان الأكثر عنفاً في اعتداءات الاحتلال على الأرض والسكان وانتهاك البيئة الفلسطينية بصورة مضاعفة عمّا كانت عليه الوتيرة قبل عام كورونا، حيث استغل التزام الفلسطينيين في بيوتهم للحد من انتشار الوباء".

ولفت إلى أن الاحتلال لم يكتفِ بمصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم مساكن الفلسطينيين، إنما يقلع الأشجار، ويجرّف الأراضي المعمرة، ويهدم آبار المياه ويسرق مياهها، بل وجعلها مكبًّا لنفاياته وبالذات الخطرة منها. وبيّن أن الاحتلال عمل على سكب المخلفات الصناعية والمخلفات البشرية والمنزلية في الأراضي الفلسطينية والمزروعة، ما يضطر المزارع لمغادرتها مرغمًا، لتتحول إلى أرض قاحلة تسهل على الاحتلال السيطرة عليها.

وذكر أن الاحتلال اقتلع وحطم وحرق خلال العام الماضي حوالي 96 ألفاً و521 شجرة مثمرة فلسطينية، حوالي 80 في المائة منها أشجار زيتون. وأشار المركز إلى تجريف الاحتلال وتدميره وتلويثه حوالي 3 آلاف و830 دونمًا من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وردمه حوالي 78 بئرًا للمياه أو خزانات، وهدمه نحو 388 منزلًا ومنشأة، كما بلغ عدد سيول

المجاري المكشوفة ستة سيول دائمة. ويقول مسؤولون وخبراء فلسطينيون: إن نحو 60 في المائة من النفايات الإسرائيلية المختلفة يتم التخلص منها في الأراضي الفلسطينية، في مخالفة صريحة للقانون الدولي، وقوانين حماية البيئة.

وتُشكل تلك النفايات تهديداً طويل الأمد على البيئة الفلسطينية من تربة ومياه وهواء، وحياة برية، بالإضافة إلى حياة المواطنين. ويُسيطر الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي المصنفة "ج"، والتي تُقدر بأكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وفقاً لاتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، عام 1993. وتُشير تقديرات إسرائيلية إلى وجود نحو 500 ألف مستوطن في مستوطنات الضفة الغربية، وهذا العدد لا يشمل 220 ألف مستوطن في مستوطنات مقامة على أراضي القدس، يسكنون في 164 مستوطنة، و116 بؤرة استيطانية لا تعترف بها الحكومة الإسرائيلية.

— — — — — —

الاحتلال يحكم على مسعف مقدسي بالحبس المنزلي والإبعاد عن البلدة القديمة

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 28 أبريل 2021، عن المسعف المقدسي لؤي جعافرة بعد أن حكمت عليه بالحبس المنزلي لـ5 أيام والإبعاد عن منطقة باب العمود وشارع السلطان سليمان لأسبوعين.

وأفادت مصادر مقدسية أن قوات الاحتلال هاجمت بتاريخ 27 أبريل 2021 مجموعة من المُسعفين في منطقة باب العامود، واعتدت عليهم بالضرب، واعتقلت المسعف لؤي جعافرة.

وقال رئيس جمعية الأمل للخدمات الصحية عبد المجيد أبو سنينة: "إن طاقم الجمعية كان يعمل كالمعتاد في باب العامود ومحيطه، من خلال إسعاف المُصابين جرّاء اعتداءات قوات الاحتلال على الشبان وقمعهم".

وأضاف أبو سنينة أن مجموعة من القوات الخاصة التابعة للاحتلال هاجمت المُسعفين في باب العامود، فجأةً، واعتدت على المُسعف لؤي جعافرة بالضرب المُبرح. وأشار أبو سنينة إلى أن الجنود اقتادوا جعافرة إلى مركز قوات الاحتلال في شارع صلاح الدين، وأُفرج عنه شرط الحبس المنزلي خمسة أيام، والإبعاد عن باب العامود وشارع السلطان سليمان 15 يومًا.
وهذا ليس الاعتداء الأول الذي يتعرّض له المسعفون خلال أداء عملهم في علاج المصابين بمنطقة باب العامود؛ فمنذ بداية شهر رمضان المبارك، وهم يتعرّضون للضرب والدّفع من قوات الاحتلال التي تُعرقل عملهم، وتُعيق وصول سيارات الإسعاف لنقل المصابين للمراكز الطبية والمشافي.

الاحتلال يخطر بوقف ترميم المقبرة الإسلامية شرق يطا

أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 18 أبريل 2021، بوقف العمل والبناء في المقبرة الإسلامية شرق يطا.

وقال منسق لجان الحماية والصمود في مسافر يطا فؤاد العمور: "إن قوات الاحتلال داهمت تجمع الديرات شرق بلدة يطا، وأخطرت بوقف العمل والصيانة في المقبرة، مهددين أنه في حال الاستمرار بالعمل بالترميم سيتم تنفيذ أمر إزالة للمقبرة بسرعة".

وبين أن المقبرة المذكورة ليست جديدة، وهي مستخدمة منذ عدة أعوام وتخدم عدداً من التجمعات في منطقة المسافر، والأعمال التي يتم تنفيذها هي أعمال صيانة وإضافة لعدد من القبور ومسافر يطا هي عبارة عن 19 تجمعاً فلسطينياً في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية.

وخصصت سلطات الاحتلال منذ الثمانينيات معظم أراضي مسافر يطا ومن ضمنها 14 تجمعاً كمناطق عسكرية مغلقة لأغراض التدريب العسكري أو ما يُسمى مناطق إطلاق النار.

ونتيجة لذلك أصبحت المجتمعات التي تعيش فيها عرضة لسلسلة من السياسات والممارسات التي قوضت أمن السكان، وزادت من تردي ظروف معيشتهم، وارتفعت مستويات الفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وباتت هذه المجتمعات عرضة لخطر التهجير القسري، حيث طرد جيش الاحتلال في عام 1999 معظم السكان من المنطقة، ودمر أو صادر معظم منازلهم وممتلكاتهم بدعوى أن المنطقة هي"منطقة إطلاق نار".

ويُحاول الاحتلال ومستوطنوه تهجير 16 خربة في مسافر يطا، تقع في نهاية سلسلة جبال الخليل باتجاه هضبة النقب، ويقطنها نحو "2200" فلسطيني يُصرون على الصمود والبقاء في أراضي جدودهم.

مستوطنون يستولون على "كهف" ويتلفون محاصيل بالخليل

استولى مستوطنون، بتاريخ 16 أبريل 2021، على "كهف"، وأتلفوا محاصيل زراعية للمواطنين في منطقة مغاير العبيد شرق يطا جنوب محافظة الخليل.

وأفاد منسق لجان الحماية والصمود فؤاد العمور أن مجموعة من مستوطني مستوطنة "حفات ماعون" المقامة عنوة على أراضي المواطنين شرق يطا، استولوا على "كهف" لعائلة داود، وأطلقوا أغنامهم في أراضي المواطنين وأتلفوا محاصيلهم الزراعية بمنطقة مغاير العبيد بمسافر يطا.

وأضاف: إن هذا الاعتداء يأتي على الرغم من وجود حكم قضائي من المحاكم "الإسرائيلية" يمنع دخول المستوطنين لتلك المنطقة، تمكن المواطنون من انتزاعه بعد محاولة المستوطنين الاستيلاء على تلك المنطقة قبل عدة أعوام.

الاحتلال أعلن عن 6 مخططات استيطانية خلال شهر أبريل 2021

كشف مركز أبحاث فلسطيني متخصص بقضايا الأرض والاستيطان، عن طرح الاحتلال الإسرائيلي 6 مخططات استيطانية جديدة، خلال شهر أبريل 2021، لتوسعة عدد من المستوطنات على مساحة (853 دونماً) من أراضي المواطنين الفلسطينيين المصادرة في الضفة الغربية المحتلة.

وقال مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس في بيان: "إن المخططات الاستيطانية الجديدة التي أُعلن عنها ستقام على أراضٍ في محافظات طولكرم والخليل وبيت لحم".

وبين المركز أن هذه المخططات تهدف إلى تغيير صفة استخدام الأراضي من أراضٍ زراعية إلى مناطق للبناء الاستيطاني وتسمين المستوطنات. وأشار المركز إلى أن المخطط رقم (110/2/1) لتوسعة مستوطنة "عيناف" المقامة على أراضي محافظة طولكرم، حيث سيستولي المخطط على (289 دونماً) من أراضي المواطنين الواقعة في الحوض رقم (1) في قرية رامين، لغرض إقامة مناطق سكنية استيطانية من فئة "أ" و "ب" ومؤسسات عامة وطرق، وذلك في الجهة الشمالية الشرقية للمستوطنة المقامة شرق طولكرم (شمال الضفة).

أما المخطط رقم (414/3/1)، فيهدف لتوسعة مستوطنة "متساد– أسفر" المقامة على أراضي محافظة الخليل الشرقية

(جنوب الضفة)، وتبلغ مساحة المخطط (274 دونماً)، وسيستولي على أراضي المواطنين في الحوض رقم (20) من أراضي بلدة سعير، والحوض رقم (8) من أراضي بلدة الشيوخ، ويهدف إلى شرعنة 120 وحدة استيطانية مقامة منذ وقت سابق، كما يهدف إلى شق طريق جديد ليربط مستوطنة "متساد– أسفر" مع مستوطنة " متساد– شمعون".

كما أعلنت سلطات الاحتلال إيداع المخطط رقم (426/8/5) لتوسعة مستعمرة "بيتار عليت" المقامة على أراضي محافظة بيت لحم المصادرة، وبلغت مساحة المخطط (147 دونماً)، وسيستولي على أراضي المواطنين في بلدات نحالين وواد فوكين وحوسان، إضافة إلى طرح مخطط آخر يستولي على (1 دونم) من أراضي المواطنين لتوسعة المستوطنة ذاتها.

كما أُعلن عن المخطط رقم (410/5/66) لتوسعة مستوطنة "إفرات" المقامة على أراضي محافظة بيت لحم أيضاً، وبلغت مساحة المخطط (128 دونماً) ويستولي على أراضي المواطنين في الحوض رقم (2) من أراضي بلدة الخضر.

بالإضافة إلى ذلك، طرحت سلطات الاحتلال المخطط رقم (514/5) لتوسعة مستوطنة "شمعة" المقامة على أراضي مواطني بلدة الظاهرية المصادرة، جنوبي الخليل، وبلغت مساحة المخطط (14 دونماً) لإقامة 20 وحدة استيطانية جديدة.

وبناء عشرات الوحدات الاستيطانية الجديدة على حساب أراضي المواطنين.

وأفاد المزارع محمود الرمال، أحد أصحاب الأراضي المستهدفة بالتوسع الاستيطاني، أن الاحتلال ومستوطنيه صادروا ما يزيد على 5000 دونم من أجل توسيع المستوطنة، وسرقة أراضي المواطنين المحاذية لها.

وأشار الرمال إلى أن الاحتلال يُواصل عمليات التضييق على المواطنين والمزارعين بعمليات التجريف والمصادرة، وإعاقة وصولهم لأراضيهم.

من جانبه أوضح المتخصص في شؤون الاستيطان، أشرف زهد، أن الاحتلال يستهدف استهدافًا مركّزًا المنطقة الشمالية لسلفيت، والتي صادر مئات الدونمات من أراضيها.

وأضاف زهد أن هذه المشاريع الاستيطانية تأتي ضمن المخطط الذي وعد نتنياهو ناخبيه بتوسعة وبناء بؤر جديدة في المنطقة.

ويوجد في سلفيت 18 تجمعاً فلسطينياً مقابل 24 مستوطنة ما بين سكنية وصناعية، وتبلغ نسبة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في المحافظة حوالي 6% فقط من المساحة الإجمالية، مقابل 9% لمصلحة المستوطنين.

وتعدّ "أريئيل" من كبرى المستوطنات في الضفة الغربية، والتهمت آلاف الدونمات من أراضي المواطنين، كما أن الاحتلال يسعى لضمها (سلبها وسرقتها) للسيادة الإسرائيلية ضمن مخطط يشمل الأغوار وعددًا من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة والقدس.

ويعمل الاحتلال على توسعة المستوطنات وربطها بشبكة مياه وكهرباء وصرف صحي، ليشكل تكتلاً استيطانياً يُسيطر على مساحة تصل إلى 70% من أراضي سلفيت.

وتعد سلفيت المحافظة الثانية بعد القدس من حيث الاستهداف الاستيطاني؛ بهدف فصل شمال الضفة عن جنوبها، والهيمنة على المياه الجوفية في المحافظة.

وتُعاني محافظة سلفيت من كثرة المستوطنات والمناطق الصناعية في أراضيها، حيث بات عددها أكثر من قرى وبلدات المحافظة، وتتسبب بتلويث البيئة وتخريب الأراضي الزراعية وسرقتها.

ويعمل الاحتلال على بناء وتوسعة المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات

— — — — — —

سلفيت.. الاستيطان يخنق المدينة الجميلة

تُواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مصادرة مئات الدونمات من أراضي سلفيت لتوسعة مستوطنة "أرئيل"

جديدة، خاصة على الأراضي الخصبة والمليئة بالمصادر الطبيعية.

قوات الاحتلال تُخلي سكان خربة إبزيق بالقوة وقت الإفطار

اقتحمت قوات الاحتلال بتاريخ 27 أبريل 2021 خربة إبزيق في منطقة الأغوار الشمالية، وعمدت إلى إخلاء العائلات بالقوة.

وأفاد شهود عيان أن قوة كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت خربة إبزيق، وأخلت العائلات أثناء تناولها وجبة الإفطار بذريعة التدريبات العسكرية في المنطقة.

وكانت قوات الاحتلال أخطرت خلال الأسبوع الثالث من أبريل 2021 بطرد ثلاث عائلات من خيامها لأربعة أيام من الثامنة مساءً حتى التاسعة من صباح اليوم التالي.

وأكد عبد المجيد خضيرات، رئيس المجلس القروي لخربة إبزيق، أن قوات الاحتلال تُمارس الإرهاب بحق السكان دون مراعاة لأي جوانب إنسانية. ولفت خضيرات إلى أن مساحة خربة إبزيق تبلغ 45 ألف دونم، وتقع بالقرب من جدار الفصل العنصري، وتحتوي على 200 نسمة بما يعادل 40 عائلة.

وتعرضت إبزيق على مدار سنوات للهدم أكثر من مرة بدعاوى واهية؛ كأراضي محميات طبيعية، وتارة تدريبات عسكرية، ومرة ثالثة مناطق أثرية لكن الاحتلال يهدف إلى تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين وتركها لقمة سائغة أمام الأطماع الاستيطانية.

وأشار خضيرات إلى أن المدرسة الوحيدة في الخربة تعرضت خلال الأيام الفائتة للاقتحام من المستوطنين الذين دأبوا على اقتحام المنطقة وممارسة الإرهاب والتهديد بحق السكان.

وتتبع "إبزيق" لمحافظة طوباس، وصادرت قوات الاحتلال جزءًا من أراضيها، وأقامت على جزء آخر مقاطع من جدار الفصل العنصري.

وتتعرض كبقية مناطق الأغوار إلى مداهمات مستمرة من الاحتلال، وفي كل مرة يتم فيها عملية مداهمة توزع فيها سلطات الاحتلال إخطارات هدم جديدة لسكانها.

وتعدّ "إبزيق" من القرى الفلسطينية المهددة في حال نفّذت سلطات الاحتلال تهديداتها بضم (سلب) الأغوار والمستوطنات.

محكمة الاحتلال ترفض تجميد بناء مصعد كهربائي في "الإبراهيمي"

رفضت المحكمة "العليا" للاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 21 أبريل 2021، طلب تجميد قرار ترخيص وبناء مصعد كهربائي داخل الحرم الإبراهيمي، الذي تقدمت به بلدية الخليل.

وتقدم محامو البلدية باستئناف لمحكمة الاحتلال فور صدور قرار بمنح الترخيص للبناء -قبل عدة أشهر- من سلطات الاحتلال.

وكانت محكمة الاحتلال رفضت في أغسطس 2020، التماساً تقدمت به بلدية الخليل لمنع المستوطنين من إقامة مصعد كهربائي في الحرم الابراهيمي، ومنحت الصلاحيات لـ"مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي".

وفي فبراير 2020، سمح وزير الحرب "الإسرائيلي" السابق نفتالي بينيت، بإنشاء مشروع مصعد ضخم بالمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة، على حساب أراضٍ لفلسطينيين. ويتضمن المشروع مصادرة أراض فلسطينية في الخليل؛ لإقامة طريق لمرور مقتحمي الحرم الإبراهيمي من اليهود، فضلاً عن إقامة مصعد لهم.

ومنذ عام 1994، يُقسّم الحرم الإبراهيمي إلى قسمين، قسم خاص بالمسلمين، وآخر باليهود، إثر مجزرة اقترفها مستوطن أدت لاستشهاد 29 مسلماً أثناء تأديتهم صلاة الفجر في المسجد يوم 25 فبراير من العام ذاته.

553 حاجزًا للاحتلال و465 كم من جدار الفصل في الضفة

قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا" "إن 553 حاجزاً وعائقاً إسرائيلياً تنتشر في الضفة الغربية التي بلغ طول جدار الفصل العنصري فيها 465 كلم ملتهماً آلاف الدونمات من أراضي المواطنين".

وفي تقرير لأوتشا حول الطريقة التي تعمل فيها القيود المفروضة على التنقل، من جملة قيود أخرى، على تعميق المظالم الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن حواجز الاحتلال تقيّد حركة المركبات والمواطنين الفلسطينيين، وهي منوعة: فمنها 154 بوابة نصبت على الطرق، و108 حواجز جزئية غير دائمة، و71 حاجزًا دائماً يتمركز عليها الجنود باستمرار. وحسب أوتشا فقد نشرت قوات الاحتلال 86 ساترًا ترابيًا، و68 متراس طريق، فيما وضع 49 عائقًا على الطرق، إلى جانب نشرها 20 جدارًا ترابيًا. وكل هذه الحواجز بمسمياتها كافة تعمل على تعطيل الحياة اليومية للذين يتنقلون بين التجمعات السكانية، ومن ضمنها باستثناء القدس والمنطقة الخاضعة للسيطرة الاحتلال في مدينة الخليل.

وتنفّذ سلطات الاحتلال إجراءات تفتيش صارمة في جميع الأوقات على الحواجز المقامة على امتداد الجدار أو على الطرق المؤدية إلى القدس المحتلة أو الأراضي المحتلة عام 1948، ولا يُسمح إلاّ للمشاة الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح خاصة بالمرور عبرها.

وتحظر هذه الحواجز على الغالبية العظمى من السكان الوصول إلى المناطق الواقعة خلف الجدار ("منطقة التّماس") والقدس، بينما تتحكّم في وصول من يحملون التصاريح الخاصة إلى هذه المناطق أو إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل.

جدار الفصل العنصري

حسب أوتشا فقد بلغ طول الجدار في الضفة الغربية المحتلة 465 من أصل 770 كيلومتراً مخطط له، إلى جانب 142 كيلومتراً في الجزء المحيط بالقدس المحتلة، والمسمى غلاف القدس، أما ارتفاع الجدار فيصل إلى ثمانية أمتار.

وبدأت حكومة الاحتلال بناء الجدار في 23 يونيو 2002، في عهد رئيس وزراء الاحتلال الأسبق أرئيل شارون، وسط توقعات بأن تبلغ تكلفته النهائية نحو 3.4 مليارات دولار أمريكي. يمثل

الجدار أحد تجليات السياسات الاحتلالية التوسعية الساعية للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض وتطهيرها من الوجود الفلسطيني.

ويعيق جدار الفصل العنصري الوصول إلى الخدمات والموارد، ويعطل الحياة الأسرية والاجتماعية، ويقوض سبل العيش ويفاقم تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة. يمس الجدار من خلال مساره ثماني محافظات فلسطينية تضم 180 تجمعاً، وتشير تقارير إلى أنه يُؤثر على حياة قرابة 300 ألف فلسطيني يقطنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة.

وفي المجمل، التهم الجدار نحو 46% من مساحة الضفة الغربية البالغة خمسة آلاف وثمانمائة كيلومتر مربعاً، هذا فضلاً عن عزله مدينة القدس ديموغرافياً وجغرافياً عن مدن وقرى الضفة الغربية.

وينتهك الجدار الحقوق الأساسية لنحو مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة؛ حيث يضطر الآلاف منهم إلى استصدار تصاريح خاصة من الاحتلال، للسماح لهم بمواصلة العيش والتنقل بين منازلهم من جهة وأراضيهم من جهة ثانية.

— — — — — —

محكمة الاحتلال ترفض تجميد بناء مصعد كهربائي في "الإبراهيمي"

رفضت المحكمة "العليا" للاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 21 أبريل 2021، طلب تجميد قرار ترخيص وبناء مصعد كهربائي داخل الحرم الإبراهيمي، الذي تقدمت به بلدية الخليل.

وتقدم محامو البلدية باستئناف لمحكمة الاحتلال فور صدور قرار بمنح الترخيص للبناء -قبل عدة أشهر- من سلطات الاحتلال.

وكانت محكمة الاحتلال رفضت في أغسطس 2020، التماساً تقدمت به بلدية الخليل لمنع المستوطنين من إقامة مصعد كهربائي في الحرم الابراهيمي، ومنحت الصلاحيات لـ"مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي".

وفي فبراير 2020، سمح وزير الحرب "الإسرائيلي" السابق نفتالي بينيت، بإنشاء مشروع مصعد ضخم بالمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة، على حساب أراضٍ لفلسطينيين.

ويتضمن المشروع مصادرة أراض فلسطينية في الخليل؛ لإقامة طريق لمرور مقتحمي الحرم الإبراهيمي من اليهود، فضلاً عن إقامة مصعد لهم.

ومنذ عام 1994، يُقسّم الحرم الإبراهيمي إلى قسمين، قسم خاص بالمسلمين، وآخر باليهود، إثر مجزرة اقترفها مستوطن أدت لاستشهاد 29 مسلماً أثناء تأديتهم صلاة الفجر في المسجد يوم 25 فبراير من العام ذاته.

"هذه لنا، وهذه... أيضاً" لنا تقرير جديد يصدر عن بتسيلم وكيرم نابوت يتناول تطوّر المستوطنات في الضفة الغربيّة خلال العقد الأخير

التقرير الجديد الذي أصدره بتسيلم وكيرم نابوت بعنوان "هذه لنا، وهذه أيضاً لنا: سياسة الاستيطان الإسرائيليّ في الضفة الغربيّة" يكشف الآليّات الإسرائيليّة التي تشجّع نقل السكّان المدنيّين من "إسرائيل" إلى المناطق المحتلّة. كذلك يستعرض التقرير التطوّرات التي حدثت على الأرض خلال العقد الأخير مع التركيز على الكتلتين الاستيطانيتين وتأثيرهما على تضاريس المكان.

يُسلّط التقرير الضوء على وجهين من أوجُه السّياسة الإسرائيليّة: الوجه الأوّل هو الطرق المختلفة - الرسميّة وغير الرسميّة - التي تسخّرها "إسرائيل" لتشجيع مواطنيها اليهود على الانتقال للسّكن في المستوطنات وتطوير مبادرات اقتصاديّة داخلها وحولها.

على سبيل المثال تقدّم "إسرائيل" للمستوطنين امتيازات في مجال الإسكان تتيح حتى للأسر التي تعدم الإمكانيّات أن تقتني منزلاً في المستوطنات. تشكّل هذه الامتيازات أحد عوامل تزايُد سكّان المستوطنات الذين يعدّون اليوم 441,619 نسمة وهي زيادة بنسبة 42% مقارنة مع بداية العقد ونسبة 222% مقارنة مع العام 2000.

في السّنة الماضية وحدها بلغت نسبة تزايُد المستوطنين السنويّة 3.2% ولأجل المقارنة ننوّه أنّ نسبة تزايد المواطنين والمقيمين في "إسرائيل" بلغت في السّنة الماضية 1.9% فقط، أي أنّ الزيادة السكّانيّة في المستوطنات كانت أعلى بـ

هذه لنا وهذه أيضاً لنا

سياسة إسرائيل الاستيطانيّة في الضفة الغربيّة

68%. كان التزايُد السكّانيّ سريعاً على الأخصّ في كتلتي المستوطنات الأكبرين - مدينتا المستوطنين الأرثوذكس (الحريديم) "موديعين عيليت" و-"بيتار عيليت": في نهاية العام 2020 بلغ عدد سكّان المدينتين 140,053 نسمة أي ما يُقارب ثُلث عدد المستوطنين في الضفة الغربيّة.

إنّها زيادة بنسبة 62% مقارنة مع العام 2010 حيث بلغ عدد السكّان آنذاك 28,200 نسمة أمّا مقارنته مع العام 2000 فتبلغ الزيادة 435% حيث كان عدد سكّان المدينتين آنذاك 32,200 نسمة. إنّ طرْح حلول إسكانيّة خارج الخطّ الأخضر يعني أنّ "إسرائيل" تحقّق أهدافها من خلال استغلال أزمة السّكن وتردّي الأوضاع الاقتصاديّة لدى جمهور اليهود الأرثوذكس.

إضافة إلى ذلك تقدّم "إسرائيل" امتيازات ومحفّزات للمناطق الصناعيّة الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة عبر تخفيض أسعار الأراضي ودعم تشغيل القوى العاملة في المصانع هناك، وتلعب هذه الامتيازات والمحفّزات دوراً حاسماً في الزيادة المتواصلة لعدد المصانع.

المحفّزات الأخرى التي تقدّمها مختلف السّلطات تشجّع المستوطنين على نهب الأراضي الفلسطينيّة الزراعيّة والرعويّة. أقيمت خلال العقد الماضي في أنحاء الضفة الغربيّة نحو أربعين مزرعة أغنام وأبقار استولى المستوطنون فيها على عشرات آلاف الدونمات ومنعوا وصول الفلسطينيّين إليها قطعيّاً أو إلى حدّ كبير.

أقيمت مزارع المستوطنين غالباً على "أراضي دولة" تتراوح مساحاتها بين مئات وآلاف الدونمات ولكن طمعاً في الاستيلاء أيضاً على الأراضي الزراعيّة التي يملكها في الجوار مزارعون فلسطينيّون يستخدم مستوطنو المزارع العُنف - الوحشيّ أحياناً - ضدّ هؤلاء المزارعين لكي يمنعوهم من القدوم إلى أراضيهم. جزء من المراعي التي استولى مستوطنو المزارع عليها وعلى الطرق المؤدّية إليها توجد داخل أراضٍ أعلنتها السّلطات مناطق إطلاق نار.

الوجه الثاني هو تغيير تضاريس المكان بواسطة كتلتين استيطانيتين تقطعان الضفة الغربيّة عرْضاً: الأولى هي كتلة مستوطنات منطقة بيت لحم وتشمل "بيتار عيليت" و-"إفرات" ومستوطنات مجلس إقليمي "غوش عتصيون"؛ والثانية كتلة مستوطنات وسط الضفة الغربيّة وتشمل "أريئيل" و"رحليم" و"عيلي" و"معليه لبونه" و"شيلو" إضافة إلى البؤر الاستيطانيّة المحيطة بها.

تأثير الكتلتين الاستيطانيتين يتجاوز بكثير تأثير المساحة العمرانيّة للمستوطنات وعدد المستوطنين فيها: كتلة مستوطنات جنوب بيت لحم تقطع الأراضي الفلسطينيّة الممتدّة بين بيت لحم والخليل وتقطع مدينة بيت لحم عن ريف بيت لحم. أمّا كتلة مستوطنات وسط الضفة الغربيّة فتسيطر على ريف الضفة الغربيّة وهو أخصب الأراضي الزراعيّة في قلبها.

كذلك تسيطر كتلتا المستوطنات على الشوارع الطوليّة والعرضيّة الرئيسيّة في المنطقة فتقطّع أوصال الضفة الغربيّة وتحولها إلى معازل منفصلة عن بعضها.

في أعقاب إقامة كتلتي المستوطنات هاتين مُنع وُصول الفلسطينيّين إلى آلاف الدّونمات من الأراضي الزراعيّة والرعويّة مباشرة بإجراء رسميّ (عن طريق إعلانها "أراضي دولة" مثلاً أو إغلاقها بموجب أوامر عسكريّة) أو امتناع المزارعين فعليّاً عن الوصول إليها جرّاء عُنف المستوطنين الذي تدعمه "إسرائيل".

على سبيل المثال فقد حُرم الفلسطينيّون في منطقة مستوطنتي "تكوع" و-"نوكديم" من الوصول إلى 10000 دونم على الأقلّ، وفي منطقة مستوطنتي "شيلو" و-"عيلي" والبؤر الاستيطانيّة المحيطة بها حُرموا من الوصول إلى 26500 دونم على الأقلّ.

سياسة الاستيطان الإسرائيليّ في الضفة

منظر لمستوطنة عيلي من داخل قرية قريوت

الغربيّة تجسّد بوضوح نظام الأبارتهايد الإسرائيلي الذي يسعى بشتّى الطرق إلى تحقيق وإدامة تفوّق مجموعة من البشر (اليهود) على مجموعة أخرى (الفلسطينيّون) في كافّة الأراضي الممتدّة بين النهر والبحر. الميزانيّات الهائلة التي ترصدها "إسرائيل" للمضيّ في مشروع الاستيطان تثبّت أقدام "إسرائيل" في الضفة الغربيّة ولا تُبقي غطاء يستر الأهداف بعيدة المدى التي يرمي إليها النظام الإسرائيليّ وتشمل تكريس مكانة ملايين الفلسطينيّين كرعايا مسلوبي الحقوق ومجرّدين من أيّة حماية عاجزين عن التأثير في مستقبلهم، مكتظّين في معازل ضيّقة مستضعفة اقتصاديّاً تضيق عليهم أكثر فأكثر بمرور الوقت؛ وهُم في الوقت نفسه يشهدون من قلب هذا البؤس سلب المزيد من أراضيهم وإقامة البلدات اليهوديّة وتطوير بُناها التحتيّة.

مع انتهاء العقد الثاني من القرن الـ21 يبدو أنّ "إسرائيل" مصرّة على المضيّ في العقود القادمة بعزم أكبر على تكريس وترسيخ نظام الأبارتهايد في جميع الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

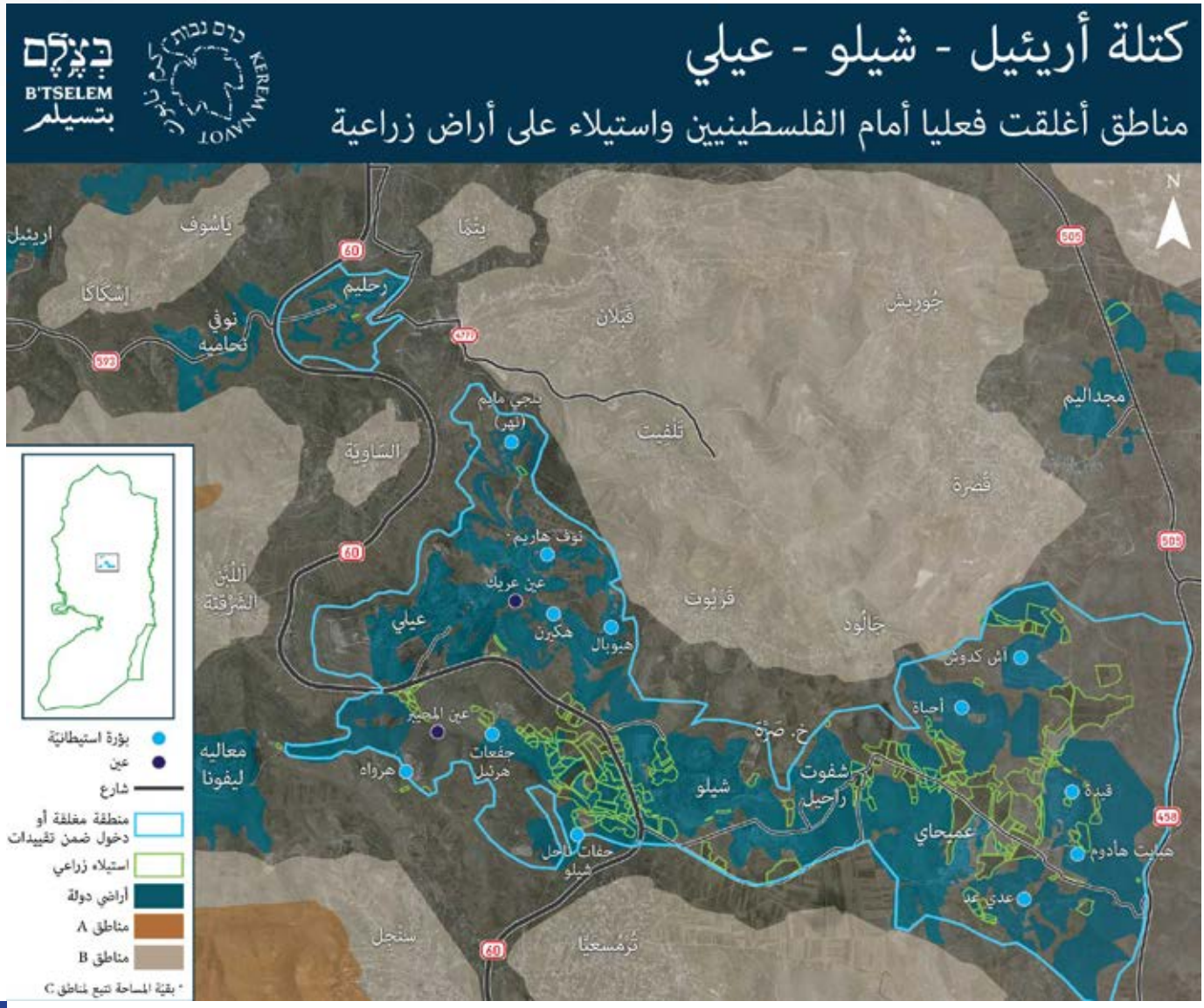

القضية الفلسطينية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
حصاد الشهر

شهد شهر أبريل 2021 نشاطا مكثف لإعادة اطلاق عجلة العمل العربي المشترك ونشاط الدبلوماسية العربية في هذه المرحلة التي تواجه فيها المنطقة العربية تهديدات متعددة بما فيها جائحة كورونا، وكان للقضية الفلسطينية الحظ الاكبر باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية وعلى رأس اولويات العمل العربي المشترك خاصة في ظل تصاعد الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية غير المسبوقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقد قاد هذا النشاط معالي الأمين العام الذي قام بجولة لعدد من الدول العربية (الجمهورية اللبنانية، الجمهورية التونسية، الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية) أجرى خلالها معاليه مشاورات تناولت مختلف القضايا الإقليمية، على رأسها القضية الفلسطينية الذي يمثل العالم العربي البعد القومي لها، ويشكل الموقف العربي الداعم لها الرافعة الأساسية للنضال الفلسطيني من أجل تحقيق الأهداف الفلسطينية الوطنية.

كما واصل معالي السيد الأمين العام توجيه نشاط الأمانة العامة وبعثات الجامعة في الخارج، للتركيز في الجهد والمتابعة على القضية الفلسطينية وتطوراتها ومستجداتها خاصة في ظل الانتهاكات الجسمية التي اقدمت عليها اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) خلال هذا الشهر، خاصة في مدينة القدس المحتلة، كما يتابع معاليه بذل الجهود الحثيثة على كافة الأصعدة يمكن اختصارها فيما يلي:

- بتاريخ 1/4/2021، عقدت الدورة الثانية للاجتماع الوزاري للحوار السياسي العربي الياباني يوم 1/4/2021 عبر تقنية التواصل المرئي، برئاسة مشتركة بين الشيخ/

محمد بن عبدالرحمن آل ثاني- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر (رئاسة الجانب العربي) والسيد توشيميتسو موتيجي وزير خارجية اليابان، وبمشاركة السيد الامين العام، والسادة وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول العربية.، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة سُبل تعزيز التعاون بين الجانبين في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، وخاصةً في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19، وتم التأكيد على الحاجة الى حلول سياسية للقضايا والأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط، بناء على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والمرجعيات المتفق عليها. كما تم التأكيد على أهمية إيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، بما يحقق إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4/6/1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك أهمية دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية وليبيا واليمن بما يحفظ وحدة وسيادة وسلامة أراضي هذه الدول ووفقاً للمرجعيات والاتفاقيات ذات الصلة.

- بتاريخ 5/4/2021، وفي إطار رئاسة تونس الحالية للدورة العادية الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، التقى معالي السيد الأمين العام مع فخامة رئيس الجمهورية التونسية، وقد شهد اللقاء تبادل لوجهات النظر حول الوضع الاقليمي والازمات العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث عبر معالي الامين العام عن تطابق رؤيته مع رؤية فخامة الرئيس التونسي في الموضوع وضرورة استعادة الاستقرار في كافة أرجاء المنطقة العربية وتفعيل دور الجامعة العربية في هذا الخصوص.
- بتاريخ 12/4/2021، استقبل معالي الأمين العام السيد سيرجي لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية بمقر الامانة العامة وشهد اللقاء تبادل وجهات النظر بين الجانبين حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك سُبل تحقيق التسوية السياسية للأزمات والنزاعات القائمة في المنطقة العربية. وقد حرص معاليه على استعراض أهم أبعاد الموقف العربي تجاه أزمات المنطقة وتحدياتها وبخاصة القضية الفلسطينية، حيث رحب بالجهد الروسي تجاه إحياء مسار الرباعية الموسعة باعتباره مدخلا مناسبا لاستعادة مسار التفاوض من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967.
- بتاريخ 14/4/2021، شارك معالي السيد الأمين العام في جلسة مجلس الأمن رفيعة المستوى حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أشار معاليه في كلمته التي القاها خلال الاجتماع إلى أن القضية الفلسطينية ستظل وقبل كل شيء، تحتل أولوية بالنسبة للجامعة العربية وأجندة العمل العربي المشترك؛ كما أكد على المسئولية الأصيلة لمجلس الامن في التوصل إلى سلام عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر الارتكاز على حل الدولتين، وإنفاذ كافة القرارات التي سبق أن اعتمدها المجلس نفسه بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ورفض الأنشطة الإستيطانية التي تعتبر كلها مدانة ومخالفة للقانون الدولي، وإعادة العملية السياسية إلى مسارها المنشود لفتح الأفق أمام الفلسطينيين نحو الحرية والاستقلال.
- بتاريخ 2021/04/28، استقبل معالي الأمين العام السيد "تور وينسلاند" مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الاوسط، وذلك بمقر الأمانة العامة للجامعة، حيث تناول اللقاء التطورات الأخيرة في القدس وغزة، ومجمل الأوضاع في فلسطين وإسرائيل، وسبل وفرص إحياء المحادثات السياسية بين الطرفين، حيث أعرب معاليه خلال اللقاء عن القلق إزاء التصعيد الأخير في مدينة القدس، محملاً المسئولية للخطاب اليميني المتطرف في إسرائيل، وكذلك للسلطات الإسرائيلية التي سعت

السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد سيرجي لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية

السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام والسيد سعيد أبو علي الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية والأمين العام السيد "تور وينسلاند" مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الاوسط

لفرض قيود جديدة على الفلسطينيين في البلدة القديمة، والمسجد الأقصى. كما رحب بجهود المبعوث الأممي من أجل استعادة الهدوء في المدينة المقدسة، وإنهاء التصعيد مع قطاع غزة، مُشيراً إلى أن الأيام القادمة تقتضي الحكمة والبعد عن الاستفزاز، خاصة وأن هذا الوقت من العام يشهد تدفق عشرات الآلاف من المصلين على الحرم القدسي، ومُشدداً على حق الفلسطينيين في الوصول إلى المسجد الأقصى من دون إعاقة أو حواجز، ومحذرا من مغبة التحريض الذي تقوم به الجماعات اليهودية المتطرفة في هذا الخصوص.وتجدر الإشارة إلى أن اللقاء مع المبعوث الأممي تناول الأوضاع في كل من فلسطين وإسرائيل، وسبل وفرص إحياء مسار للمحادثات بين الطرفين في ظل ما تشهده الساحتان، الإسرائيلية والفلسطينية، من تطوراتٍ سياسية. وقد معاليه على أهمية استمرار الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية في هذه المرحلة الصعبة، خاصة في ضوء التبعات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لجائحة كورونا، وما خلفته من تدهور اقتصادي عانى منه الفلسطينيون على نحوٍ مضاعف جراء القيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة والنشاط الاقتصادي.

وعلى صعيد المواقف الإعلامية، أصدر معالي الأمين العام على خلفية التطورات في الاراضي الفلسطينية بيانات حيث أصدر معاليه بتاريخ 25/4/2021، بيان يُدين الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في القدس الشرقية، وفيما يلي نص البيان:

البيان الصحفي

أدان معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الاعتداءات التي قام بها المستوطنون وقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، مؤكداً أن وتيرة الاستفزاز من جانب المتطرفين اليهود ظلت تتصاعد في القدس عبر الأيام الماضية، وأن دولة الاحتلال تحمي جرائم المستوطنين وتشجعها.

إن عملية الاستفزاز تبدو مقصودة من أجل إشعال الموقف في المدينة المقدسة، والمُضي قدماً في مخططات التهويد، وتثبيت وضع قائم جديد يضع قيوداً على المسلمين حتى في أقدس أيام العام بالنسبة لهم. وحمّل السلطات الإسرائيلية مسئولية التصعيد الجاري، مُشدداً على أن مناخ التحريض الذي يُشيعه التيار اليميني المتطرف في إسرائيل يهدف لتسجيل نقاط سياسية على حساب أرواح الفلسطينيين وأمنهم، داعياً المجتمع الدولي إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يسعى لصيانة حقوقه الثابتة في مدينة القدس، ويتطلع إلى انتخابات تشريعية ورئاسية تجري قريباً في كافة الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

كما أصدر معالي السيد الامين العام بيانا بتاريخ 7/5/2021، ادان من خلاله التهجير القسري لحي الشيخ جراح في القدس وفيما يلي نصه:

أكد السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن تهجير السكان من حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية يُمثل جريمة مكتملة الأركان، وطالب المجتمع الدولي بالتدخل لمنع هذه الإجراء الذي ينتهك أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني، ويُرسخ نظاماً للفصل العنصري في الأراضي المحتلة.

وأشار مصدر مسئول بالأمانة العامة للجامعة العربية أن التهجير، الذي يستهدف نحو 28 منزلاً يقطنه نحو 500 نسمة من العائلات الفلسطينية، يجري في إطار مخطط مستمر لتهويد القدس الشرقية، وبخاصة الأحياء القريبة من البلدة القديمة، ولتفريغ هذه الأحياء من الوجود الفلسطيني.

ونقل المصدر عن أبو الغيط قوله إن الفلسطينيين يدفعون ثمن التنافس بين اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، وأن تصاعد سياسات التهويد والاستيطان والتهجير قد تؤدي إلى إشعال الموقف

في الأراضي المحتلة، وخاصة في القدس، على نحو لا يمكن تصوره أو التنبؤ بمآلاته، واصفاً هذه السياسات التي تُمارسها سلطات الاحتلال بغير المسئولة، وبأنها تعكس صراعاتٍ داخلية ومصالح حزبية ضيقة.

وشدد أبو الغيط على مسئولية المجتمع الدولي في ممارسة الضغوط على إسرائيل لمنع التهجير القسري لسكان الشيخ جراح، قبل أن ينزلق الموقف إلى المزيد من التصعيد.

في ذات السياق، بالإضافة إلى نشاط معالي الأمين العام، فإن قطاعات الأمانة العامة المختلفة وأذرع الأمانة العامة بالخارج تضع القضية الفلسطينية على رأس بنود جدول أعماله في سبيل الدفاع على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والمكفولة بالمواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية، خاصة منها قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

وعلى صعيد المواقف الإعلامية، أصدر قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بيانا بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الموافق لـ17 أبريل 2021 وفيما يلي نص البيان:

تتوجه الأمانة العامة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف يوم 17 أبريل من كل عام بتحية إجلال وإكبار الى نضال وتضحيات وصمود الأسرى الأبطال القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتذكر العالم بمعاناتهم جراء الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والممنهجة لأبسط حقوقهم، ولتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة عن حياتهم، وتؤكد على ضرورة التحرك الدولي العاجل والضاغط لإجبار سلطات الاحتلال على احترام قواعد القانون الدولي بتوفير الحماية اللازمة لهم وضرورة الافراج الفوري عنهم، في هذه الظروف الصعبة في ظل الانتشار السريع والواسع لفيروس كورونا والذي يهدد حياتهم.

كما تحذر الأمانة العامة من خطورة الأوضاع التي يعيشها الأسرى بمن فيهم المرضى والنساء والأطفال في ظل مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين في سجونها، حيث يزداد تردي أحوالهم الصحية والنفسية، من خلال ممارسات سلطات الاحتلال العديد من الانتهاكات العنصرية بحقهم، في تجاهل تام لتحذيرات المنظمات الدولية المعنية، وعدم توفير الظروف الصحية الملائمة لهم داخل المعتقلات وأدوات الحماية الضرورية لمنع تفشي فيروس كورونا، حيث بلغت أعداد المصابين بين الأسرى التي سجلت منذ شهر مارس 2020 وحتى مارس 2021 نحو 367 إصابة.

وتؤكد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مجدداً على تضامنها ودعمها المطلق لنضال الشعب الفلسطيني، وقيادته، وأسراه الأبطال، إيماناً بعدالة قضيتهم وإرادتهم القوية، وحقهم المشروع في الصمود في مواجهة آلة القمع والتعذيب لسلطات الاحتلال.

وتطالب الدول الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقيات جنيف والمؤسسات الدولية المعنية بمواصلة دورها وتحركاتها بخصوص الأسرى العرب والفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز دعمها لإنفاذ قواعد القانون الدولي حماية لحقوق الأسرى وخاصة زمن الوباء، وما توجبه اتفاقيات جنيف بهذا الشأن.

وعلى ضوء صدور منظمة "هيومن رايتس ووتش"، الذي اتهمت فيه إسرائيل بـ "اتباع سياسات التمييز العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين والأقلية العربية، بشكل يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية"، أصدرت الأمانة العامة بيانا فيما يلي نصه:

اطّلعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على التقرير الذي أصدرته منظمة "هيومن رايتس ووتش" بعنوان "تجاوزوا الحد.. السلطات الإسرائيلية وجريمة الفصل العنصري والاضطهاد" والذي تضمن الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وتطرّق إلى السياسات والقوانين والأنظمة التمييزية ضد الفلسطينيين التي تفرضها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والذي خلص إلى أن السلطات الإسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالفصل العنصري والاضطهاد، وهو ما يتطلب أن يأخذ المُجتمع الدولي ما جاء فيه بعين الاعتبار وأن يتحمّل مسؤولياته في وقف سلسلة المُعاناة والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عقود جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وآلته العسكرية العدوانية الاستعمارية وضربه عرض الحائط بكافة الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية.

ويتزامن صدور هذا التقرير في ظل التصعيد غير المسبوق للانتهاكات والمُمارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة خاصةً في مدينة القدس وما تشهده من مُخططات التهويد والاستيطان والتطهير العرقي في تحدٍ صارخ لمبادئ القانون الدولي والقرارات الدولية، ليأتي التقرير ويؤكد من جديد على جرائم وعنصرية وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة.

وتؤكد الأمانة العامة في ضوء هذا التقرير على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة وخاصةً المحكمة الجنائية الدولية، إجراءات عقابية وخطوات عملية لردع ومُحاسبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واستمرار تقديم كافة أشكال الدعم والاسناد له وصولاً إلى استعادة حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال عبر تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

فنانون فلسطينيون ينظمون معرض "ألوان العودة" دعماً للهوية الفلسطينية

نظم عدد من الفنانين التشكيليين، معرضاً فنياً تحت عنوان "ألوان العودة"، وذلك ضمن فعاليات حملة "انتماء 2021" التي أطلقتها الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية والمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

وقال القائمون على الحملة، إن "مجموعة الفنانين يشتركون مع حملة انتماء في تجهيز معرض ألوان العودة بواقع ثلاث لوحات من كل فنان تجسد روح الانتماء والهوية الفلسطينية".

وذكروا أن "ألوان العودة يعقد للعام الثاني بتنسيق من الفنان رائد قطناني"، مشيرين إلى أن المعرض ينظم إلكترونياً بسبب جائحة كورونا.

وأفاد القائمون على الحملة، أنه "في العام الماضي شارك في المعرض 31 فناناً حول العالم بواقع لوحة واحدة من كل فنان، بينما يشارك الفنانون هذا العام بثلاث لوحات مترابطة إما بالمضمون أو بالهوية البصرية".

وتأتي حملة انتماء في شهر مايو الذي يصادف فيه الذكرى الـ 73 للنكبة الفلسطينية وتستمر حتى نهاية الشهر، للتأكيد على حق العودة والانتماء لفلسطين، وللحفاظ على الهوية الفلسطينية.